إشكالية الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (المعوقات ... الممكنات)

م.د. احمد صدام إيدام(*)

الملخص

نلحظ بأن الواقع العراقي يعاني من حالة مرضية تكاد تكون مزمنة أصابت جسد الدولة العراقية وأثرت على استقراره السياسي بشكل يكاد غير مسبوق في أي مرحلة من تاريخ العراق الحديث، بفعل أستمرار أسبابها (أي الحالة المرضية) وخاصة الداخلية منها التي تخطّط مساراتها أحياناً المؤثرات الخارجية، بدءاً من التغيير السياسي الذي حدث في عام 2003 وإلى الوقت الحاضر ما زالت تُلقي بآثارها لتزيد الوضع سوءاً.

ومن الواضح أنّ إشكالية استقرار الواقع العراقي التي رافقت مرحلة ما بعد التغيير وتمدّدت إلى مفاصل الدولة كافة وكانت عائقاً أمام عملية بناء الدولة الحديثة والتحوّل الديمقراطي، هي نتيجة مجموعة متفاعلة من المعوقات (أو العوامل) السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي لا يمكن فصلها عن بعضها من ناحية تأثيرها المتبادل وتهديدها الاستقرار السياسي في البلاد.

المقدمة

نلحظ بأن الواقع العراقي يعاني من حالة مرضية تكاد تكون مزمنة أصابت جسد الدولة العراقية وأثرت على استقراره السياسي بشكل يكاد غير مسبوق في أي مرحلة من تاريخ العراق الحديث، بفعل أستمرار أسبابها (أي الحالة المرضية) وخاصة الداخلية

(*) تدريسي في كلية الحقوق/ جامعة النهرين.

الممكنات)

منها التي تخطّط مساراتها أحياناً المؤثرات الخارجية، بدءاً من التغيير السياسي الذي حدث في عام 2003 وإلى الوقت الحاضر ما زالت تُلقي بآثارها لتزيد الوضع سوءاً.

ومن الواضح أنّ إشكالية استقرار الوضع العراقي ناتجة عن طبيعة الخلل المتراكم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، والتي رافقت مرحلة ما بعد التغيير وكانت عائقاً أمام عملية بناء الدولة الحديثة والتحوّل الديمقراطي. فقد شكّلت هذه المعوقات هاجساً للدولة العراقية منذ تغيير النظام السياسي حتى اليوم، لما تمثلهُ من أهمية في تغذية هذه الإشكالية، والتي من أبرزها: سياسيّاً ضعف الأنسجام السياسي الذي يعمل على أحتضان كافة الأفكار البناءة والمشاريع الوطنية المُمهدة لبناء الوطن وفق أسلوب ناجح بعيداً عن التجاذبات والصراعات السياسية. اجتماعيّاً ضمور الشعور بالمواطنة وتنامي الولاءات الفرعية كالعشائرية، والمذهبية، والقومية، وتغليبها على الولاء للوطن. اقتصاديّاً الوضع غير مُهيّأ إلى التنمية والأستثمار سواء كان من الخارج أم الداخل بسبب عدم وجود بيئة آمنة للعمل في أطارها، وهذا ما يجعل ميزانية الدولة تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد النفطية التي تكون عرضة لتقلّبات الأسعار العالمية المرتبطة باستقرار الأوضاع الدولية. أمنيّاً فقد شهدت الساحة العراقية تدهوراً متراكماً للوضع الأمني تُرجم عن طريق نشاطات الجماعات الأرهابية المتطرّفة وسهولة حركتها للقيام بأعمالها غير الأنسانية، كعمليات التفجير المتكرّرة وأنتشار الجريمة المنظمة...الخ، والذي قابله تدنّي أمكانات المؤسسات العسكرية والأمنية (والأستخباراتية) التي يمكن تلمّسها من خلال ضعف هذه المؤسسات في تصدّيها وأستيعابها للتحديات الأمنية.

كل هذه المعوقات أسهمت مجتمعةً في صياغة إشكالية مركبة سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية جعلت استقرار وأمن الدولة العراقية تحت المحك.

لذا فأنَّ إشكالية البحث: تكمن في أنّ الدولة العراقية بعد التغيير السياسي في 9/4/2003 واجهت . ولحد الآن . مجموعة معوقات على المستويات كافة السياسية

الممكنات)

والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، حالت دون تحقيق الاستقرار السياسي بسبب أختلاف التوجّهات والرؤى السياسية في تحديد المصلحة الوطنية.

بينما تنطلق فرضية البحث: في أنّ تعامل الحكومة العراقية مع المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وأستيعابها بالشكل الذي يضمن إيجاد الحلول والمعالجات الجادّة لها، كفيل بتوفير فرص للاستقرار السياسي في العراق.

ولأثبات فرضية الدراسة ستكون منهجية البحث: مُعتمدة على عدة مناهج علمية يكمّل بعضها الآخر ضمن نطاق البحث العلمي منها: منهج (التحليل النظمي) الذي يركّز على أسباب إشكالية الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ،2003 وتحليل عناصرها بأعتبارها إشكالية معقّدة لا يمكن دراستها بمعزل عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي ترتبط فيما بينها بعلاقات تأثير وتأثر. أي كلّما تردّت هذه الأوضاع كلّما كانت عائقاً يحول دون تعزيز الاستقرار السياسي في الدولة. كما سيتم أعتماد النهج (الوظيفي) من خلال أفتراض قيام الدولة بأدوار (وظائف) أو تبنّي سياسات معينة . لو أرآدت ذلك . على المستوى السياسي الاجتماعي والاقتصادي والأمني من شأنها دعم ممكنات الاستقرار السياسي لديها.

أما بالنسبة إلى أهمية البحث: تعد قضية الاستقرار السياسي في العراق بعد سقوط النظام عام 2003 وبروز نظام جديد، من القضايا المركزية التي أثرت عليها مجموعة من العوامل الداخلية فضلاً عن المؤثرات الخارجية وأفرزت بالنتيجة معوقات متعددة (الأوجه والجوانب) وتهديدات نالت من استقرار الدولة وأمنها. الأمر الذي جعل هذه القضية تكون ملحّة ولا تحتل قمة أولويّات الحكومة العراقية فحسب، وإنما محط أهتمام حتى المواطن العادي الذي بدأ يتأثر بها سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، لأن خلخلة وأرباك الوضع السياسي وإشكالية استقراره أخذت تنعكس سلباً على تفاصيل حياته اليومية، كعلاقاته الاجتماعية، ومستوى معيشته والخدمات المقدمة له، وعدم توفّر بيئة آمنة، ...الخ. من هنا تزايدت أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمستويين الحكومي والشعبي على حدٍ سواء. كما تتجسّد أهمية الموضوع في أقتراح مجموعة من

الممكنات)

السياسات المتنوّعة لو تمَّ تبنّيها من قبل الحكومة العراقية لتمكّنت نسبياً من تعزيز ممكنات الاستقرار السياسي في البلاد وعبرت به إلى برَّ الأمان. عليه سيتم بحث الموضوع في خمسة محاور: يتحدّث المحور الأول عن المعوقات السياسية، ويتحدّث المحور الثاني عن المعوقات الاجتماعية، بينما يتحدّث المحور الثالث عن المعوقات الاقتصادية ، اما المحور الرابع فتحدّث عن المعوقات الأمنية، وأُختتمَ البحث بالمحور الخامس الذي تحدّث عن ممكنات تعزيز الاستقرار السياسي في الواقع العراقي.

أوّلاً: المعوقات السياسية

تعد علاقة التفاعل والترابط بين النظام السياسي وتحقيق الاستقرار السياسي أمر متفق عليه، وإن أضطر الأول من أجل تدعيم الثاني إلى استخدام العنف بالحدود التي تضمن له شرعيته، إذ يكون النظام السياسي حاضن للمجتمع عبر العلاقة العضوية المبنية على معادلة الحقوق والواجبات بين الطرفين[1]. ويمكن أن تؤدي سياساته وقياداته دوراً ايجابياً أو سلبياً في توفير المناخ المناسب لتحقيق تماسك الدولة أو تفكيكها وتمزيقها، فالنظام السياسي الذي يمثل قيم ومصالح الجميع ويلبي أحتياجاتهم ويشبع رغباتهم ويحقق أعلى درجات العدالة والمساواة فيما بينهم، سيكون أكثر أقتداراً وفاعلية في تعزيز أمن الدولة وضمان استقرارها السياسي.

وعند إسقاط هذه الفرضية على الواقع العراقي، نجد بأن النظام السياسي الذي ولد بعد عام 2003 على أثر أنهيار النظام الشمولي، لم يكن له القدرة الكافيه على أستيعاب أفراد المجتمع على أساس المواطنه والشروع ببناء الدولة ـ الأمة مما أحدث خللً في توازن معادلة (الحقوق والواجبات)، إذ مرَّ ـ ولا يزال ـ بمخاضات ديمقراطية عسيرة أدّت إلى ظهور أزمات وتحديات شوّهت مخرجات العملية السياسية التي ألقت بظلالها على تغذية مسبّبات ظاهرة عدم الاستقرار السياسي. ويمكن تلمّس ذلك في تلكؤ مواد الدستور لعام 2005 في تنظيم العلاقة بين المؤسسات الدستورية ـ السياسية، إذ نلحظ تداخل وتشابك الاختصاصات فيما بينها مؤدية إلى الإرباك في علاقاتها والتقصير في أداء أعمالها مما ينعكس ذلك سلباً على الواجبات المنوطة بها

الممكنات)

تجاه المجتمع. وكذلك ضعف الإرادة السياسية الوطنية، وتغليب التوافقات والمساومات السياسية، وغياب الرؤية الواضحة والتفكير الناضج لبناء مفهوم الدولة ـ الأمة من قبل غالبية القوى السياسية القائمة على إدارة العملية السياسية، إذ تأسست الأخيره على قاعدة المكونات الاجتماعية الدينية الطائفية الأثنية، وتقديم المصالح الشخصية وتفضيلها على المصالح الوطنية، ولعلَّ محاولات الأنفصال الأخيرة من قبل بعض النخب الكردية دليل على ترجمة هذه السياسة. كل هذه التحديات تنخر كيان الدولة من الداخل وتجعل استقرارها السياسي تحت المحك.

عليه سيتم التحدّث عن أهم هذه التحديات الدستورية والسياسية لما لها من أهمية إيجاباً وسلباً على ظاهرة الاستقرار السياسي:

1. التشوّهات الدستورية

الدستور عبارة عن مجموعة القواعد المُنظمة لعمل السلطات في الدولة من حيث التكوين والاختصاصات، وتحديد العلاقة بينها، فضلاً عن إقرار حقوق الفرد وما عليه من واجبات ولابد ان يتضمن الدستور مبادئ تؤكد على إحترام احكامه، والفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وتحقيق التوازن فيما بينها[2]. فالدستور يضع الأسس التي توفّر الاستقرار السياسي والاجتماعي، من خلال الضوابط والقواعد المؤسسة لتنظيم الحياة السياسية الاجتماعية.

ومن الضروري أن يعكس الدستور الذي تقوم على هدي مبادئه وقواعده دولة المؤسسات، فكرة الأجماع الوطني لإرادة المتعاقدين، غير ان دستور العراق الدائم لسنة 2005 جاء تعبيراً عن إرادة الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة، وأفتقرت لجنة صياغته إلى الأختصاص والخبرة القانونية، وغلبت المحاصصة الطائفية والعرقية على تشكل هذه اللجنة، لذلك عبّرت صياغة النصوص الدستورية عن مطالب سياسية أكثر من تعبيرها عن الحاجة إلى مواد دستورية قانونية[3].بدليل أنّ أول ما يُلاحظ عليه لغته المبهمة غير الواضحة البعيدة عن اللغة التي تكتب بها الدساتير والتي تتّسم بالدقة والوضوح وعدم التعقيد[4]. فقد تكرّرت في أغلب مواد الدستور عبارة (ينظم ذلك

الممكنات)

بقانون)، ويعني استخدام هذه العبارة تعطيل المواد القانونية التي ترد فيها بسبب عدم وضع سقف زمني لسن التشريعات اللازمة الأمر الذي يجعل من مسالة تفعيل هذه المواد أمراً مشكوكاً فيه في ظل الخلافات والمشاكل العالقة بين الكتل والاحزاب المتصدّرة للعملية السياسية[5].

من جانب آخر، تبنى دستور 2005 العراقي مبدأ الفصل بين السلطات صراحة في المادة (47) والتي نصت على (تتكون السلطات الأتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس أختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات). وعند دراسة الواقع الدستوري وتحليل نصوصه نجد أخلال واضح بمبدأ الفصل بين السلطات وتداخل الأختصاصات وتشابكها بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويمكن تلمّس ذلك في بيان وفحص بعض النصوص الدستورية التي تضبط علاقة التوازن والتعاون بين هاتين السلطتين.

أ- فعلى مستوى السلطة التنفيذية، تبنى الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ثنائية الجهاز التنفيذي حيث نصت المادة/66 من الدستور على أنه: (تتكون السلطة الأتحادية، من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، تمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون)[6].

تشويه صلاحيات رئيس الجمهورية

(1) تقديم مقترحات القوانين من قبل رئيس الجمهورية وفق المادة/60/أولاً، حيث أجاز لرئيس الجمهورية، وفقاً لهذا النص تقديم مقترحات القوانين وأصبح حقّاً مشتركاً يدخل في أختصاص كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ويعد ذلك تجاوزاً لأختصاص مجلس الوزراء. والأصح في النظام البرلماني تقديم مشروعات القوانين من قبل رئيس الجمهورية بأقتراح من مجلس الوزراء، بأعتباره ممثل السلطة التنفيذية[7]. فوفقاً لهذا النص يكون رئيس الجمهورية ممارس فعلي للسلطتين معاً وهذا الأزدواج في الصلاحيات يترتّب عليه أرباك عمل رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء من جهة والسلطة التنفيذية والتشريعية من جهة أخرى[8].

الممكنات)

(2) طلب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء وفق المادة 61/ثامناً– ب–1–

إنّ هذه الصلاحية لا تتّفق وطبيعة النظام البرلماني، لأنها من أختصاصات البرلمان وسلاحها إزاء الحكومة مقابل حل البرلمان من قبل الحكومة، ان إعطاء هذا الحق لرئيس الجمهورية يجعله طرفاً في نزاع مع الوزارة ومجلس النواب على حداً سواء، لأن السؤال الذي يُثار هنا: ما هو موقف رئيس الجمهورية في حالة رفض مجلس النواب طلبه؟ هل سيؤدي ذلك إلى إستقالته أم يخلق حالة توتّر بين الرئاسات الثلاث؟[9].

(3) شغل رئيس الجمهورية منصب رئيس الوزراء وفق المادة 81/أولاً

أجاز هذا النص تمتع رئيس الجمهورية بالإضافة إلى أختصاصاته بجميع الصلاحيات والأختصاصات التي أوكلها الدستور لرئيس مجلس الوزراء، وهذا خرق واضح لأهم مبادئ النظام البرلماني الذي يمنع الجمع بين المنصبين[10].

ب ـ أما على مستوى السلطة التشريعية، فقد نصت المادة/48 من الدستور العراقي الدائم لعام 2005م على إنه:(تتكون السلطة التشريعية الأتحادية من مجلس النواب ومجلس الأتحاد)

تجاوز البرلمان لأختصاصاته مقارنة بالأنظمة البرلمانية الأخرى:

(1) حل مجلس النواب لنفسه وفق المادة/64/أولاً

ففي سابقة جديدة لا نظير لها في الأنظمة البرلمانية قاطبة، لم يكتف الدستور العراقي بحرمان السلطة التنفيذية من سلاحها الدستوري في مواجهة السلطة التشريعية، بل تمادى بأن جعل حل مجلس النواب للمجلس نفسه، حيث أجازت المادة 64/أولاً الحل الذاتي للمجلس وفق شروط نصت عليها:(يُحل مجلس النواب، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناءً على طلب من ثلث أعضائه،أو طلب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية، ولا يجوز حل المجلس في اثناء مدة أستجواب رئيس مجلس الوزراء)[11]. وهذا يعني إن المشرّع العراقي سلب السلطة التنفيذية أختصاصاً على جانب كبير من الأهمية في موازاة منح مجلس النواب سحب الثقة من الوزارة، مما يترك خللاً واضحاً في موضوع التوازن والتعادل بين السلطتين ويكون

الخلل لصالح السلطة التشريعية على حساب السلطة التنفيذية[12]. وتأتي خطورة هذا الأختصاص في أن البرلمان قد لا يقدّر النتائج المترتّبة على حل نفسه في ظروف سياسية يكون مجلس الوزراء مُختص بتقدير هذه الظروف بحكم مسؤوليته في تمرسه السياسي والحكومي العملي والفعلي[13].

(2) الموافقة على تعيينات يقررها مجلس الوزراء وفق المادة 61/خامساً

أجازت هذه المادة تقييد مجلس الوزراء في مجال التعيينات وبقاءها مجرد أقتراحات لا تنفذ إلا بموافقة مجلس النواب، مما يكون له دور سلبي على نشاط الحكومة وأدائها، إذ انه يشكّل قيد على عملها التنفيذي سيما في المجال الأمني والمخابراتي، ويبدو إن المقصود بهذا النص هو تحقيق المطالب التوافقية والقومية والطائفية والعرقية التي طرحتها الكتل السياسية الفاعلة في العملية السياسية منذ البدء بوضع مشروع الدستور[14].

(3) تأخّر وخلل تشكيل مجلس الأتحاد وفق المادة/48

أقرت هذه المادة تشكيل مجلس تشريعي يُدعى بـ (مجلس الأتحاد) ـ رغم تأخره ـ ليكون جزءاً من السلطة التشريعية إلى جانب مجلس النواب، ويمثل الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بأقليم، لكن لم يكن ذلك النص ليبيّن بشكل كاف آلية تشكيله أو ماهية إختصاصاته وصلاحياته وعلاقته بمجلس النواب، وعلاقته بالسلطات الأخرى الأتحادية والمحلية على حداً سواء، ومن ثمَّ ترك الدستور تنظيم هذا المجلس لقانون يسنّه مجلس النواب بأغلبية الثلثين[15]. إن منح مجلس النواب هذا الأختصاص المهم يعد من الأمور الخطيرة والمؤثّرة على استقرار عمل المؤسسات الدستورية، حيث إن تشكيل مجلس الأتحاد على يد مجلس النواب يعني أنّ جزءاً مهماً وحيوياً من البرلمان الأتحادي (مجلس الأتحاد) سيكون تابعاً وخاضعاً للجزء الآخر منه (مجلس النواب)[16].

مما تقدّم يتبيّن لنا، بأن تشويه مبدأ الفصل بين السلطات وعدم دقة النصوص الدستورية وأفتقارها للوضوح في توزيع الصلاحيات بين المؤسسات الدستوية –

الممكنات)

السياسية، كان عن دراية وقصد، إذ جاءت صياغة الدستور لتجسيد صيغ التوافقية والمحاصصة وعدم الثقة بين الأطراف السياسية، والخوف من إقامة حكومة قوية ديمقراطية، الأمر الذي أثار الكثير من الخلافات والصراعات بين الكتل السياسية الممثّلة للسلطتين التنفيذية والتشريعية، والتي تُترجم أحياناً بأسلوب التسقيط السياسي الذي يُعرقل أعمال هذه المؤسسات والخدمات التي يُفترض القيام بها تجاه المجتمع مما ينعكس ذلك سلباً على استقرار أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

2ـ هشاشة الثقة بين الإرادات السياسية

أنّ الأساس الضروري للتقدّم من مجتمع عانى أو يعاني من الهيمنة المفرطة والعنف للنظام الحاكم إلى مجتمع يسود فيه السلام الحقيقي، هو غرس مبادئ الثقة المتبادلة في نفوس جميع الأطراف والمكونات (الاجتماعية والسياسية) والتشجيع على التقارب في العلاقات وإعادة بناء الثقة عبر الحوار والتمتّع بروح التسامح والعفو[17].

وعند إسقاط هذه الفرضية على المشهد العراقي بعد التغيير السياسي ـ والحد الآن ـ نجد بأنه بدا محتقناً ومليئاً بالمتناقضات من جرّاء المحاصصة الطائفية السياسية التي تمَّ تبنيها في توزيع المسؤوليات، فضلاً عن سعي أطراف العملية السياسية نحو فرض إرادتها بأعتماد وسيلة الحسم عبر قادة الكتل السياسية عند معالجة المشكلات والقضايا الخلافية، من دون الأحتكام إلى الدستور الذي يبدو غير واضح في أغلب نصوصه ويعتريه الغموض في التفسير[18]. مما أدّى ذلك إلى إدارة العملية السياسية وفق أسلوب التوافقات أو التسويات السياسية والقضايا الكيدية التي تنال من وحدة واستقرار بناء الدولة، وتؤدي أيضاً إلى إضعاف الثقة المتبادلة وغياب الحوار البنّاء بين الفرقاء السياسيين بسبب حالة التباعد في العلاقات وتراشق الإتهامات فيما بينهم. فلم يكن مغادرة الأنظمة الشمولية والأنتقال إلى (النظام الديمقراطي) ــ أو الذي يُوصف بأنه ديمقراطي ــ بعد العام 2003 عاملاً للتخلّي عن الطائفية السياسية وتعزيز أواصر الثقة بين مختلف المكونات، بل حدث العكس، حيث بدت الطائفية أحد أهم أركان النظام السياسي، بفعل عوامل متعدّدة أهمها يعود إلى إرادة سلطات الأحتلال الأمريكي

في الربط بين الأنتماء الطائفي والتمثيل السياسي، وهو ما حافظت عليها القوى السياسية المسيطرة على القرار السياسي بعد خروج قوات الأحتلال[19]. إعتقاداً منها (أي القوى السياسية العراقية) إنّ سياسة المحاصصات تمثل أستحقاقاً وطنياً للمكونات الاجتماعية المضطهدة في عهد النظام السابق، وتعويضاً لها لما أصابها من أضرار في تلك الحقبة، لذلك لا مجال للتنازل عنها أو التفريط بجزء منها، لذا تمَّ رسم الخريطة السياسية الجديدة على أساس المكونات الاجتماعية لا على أساس الأتجاهات الفكرية والسياسية، أي اعتماد نظرية دولة المكونات (شيعة، سنة، أكراد) التي تُضعف الشعور بالمواطنة وتهدد التماسك المؤسسي للدولة وتعرّض استقرارها السياسي للخطر.

لقد بات مؤكداً إنّ العملية السياسية في العراق تقوم على نظام المحاصصة الذي يقوم بدوره على الطائفية مما يجعل منها عملية سياسية طائفية جملة وتفصيلا، حتى في ظل أتفاق كل القوى المشاركة في العملية السياسية في العراق على وصف هذه العملية ونظام الحكم المُستند إليها بأنها عملية سياسية ديمقراطية أو أنه نظام حكم ديمقراطي، إلا أنَّ هذا الوصف في الحقيقة خاطئ بسبب فشل النظام الديمقراطي في العراق حتى بعد محاولة إنعاشه وترقيعه بجعله نظاماً ديمقراطياً توافقياً[20]. ورغم انّ الدستور العراقي الدائم لعام 2005 لم ينص صراحة لا على الطبيعة ولا التشكيل التوافقيين للنظام الديمقراطي وحكوماته في العراق على أي أساس عرقي أو ديني أو مذهبي، إلا أنه قد جرى البدء بالتطبيق العملي للنظام الديمقراطي التوافقي، وتوفير المظلّة القانونية له، باقرار البرلمان في ت 2/2008 لما عُرف بـ (وثيقة الأصلاح السياسي)، التي زعمت وجود الأسس الدستورية والسياسية لما أسمته (مبدأ المشاركة والتوافق)، وأكدت وجوب تحقيق هذا المبدأ قولاً وفعلاً، وفرضه على الحكومة والعمل بموجبه في محاولة لإيجاد تأسيس قانوني ملزم للتشكيلات والإدارة الحكومية التوافقية القائمة على التصنيفات (القومية، الدينية، والمذهبية) مما لم تنص عليه نصوص الدستور أصلاً وتأسيساً[21].

وبدت المحاصصة الطائفية السياسية مبدأ حاضراً في تفاصيل الحياة السياسية العراقية، يرفضه الجميع لفظياً، ويتمسّكون به أو على الأقل يمارسونه عملياً مما جعلها أمراً واقعاً، بدليل تطبيق هذا المبدأ في توزيع الرئاسات الثلاث، إذ نلحظ رئيس الجمهورية من القومية الكردية ونوابه ـ قبل إلغاء هذا المنصب ومنصب نواب رئيس الوزراء في 7/11/2015 ـ من الطائفة (الشيعية، والسنية)، ورئيس الوزراء من الطائفة الشيعية ونوابه من الطائفة (الشيعية، والسنية، والكردية)، بل وصل الأمر إلى تطبيقه حتى على الدرجات الخاصة في باقي المؤسسات الحكومية والهيئات المستقلة، وباتت هذه الحالة المرضيّة التي تعاني منها العملية السياسية أشبه بمرض السرطان الذي ينخر في جسد الدولة ويجعل استقرارها السياسي مرهون بمصالح القوى السياسية التي تكون سلوكياتها تجاه بعضها ضمن أطار (المد والجزر) و (التخاصم والتقاطع) المستمر.

وفي ظل إنعكاس الآثار السلبية للأنقسام والصراع بين القوى السياسية ـ التي أسست علاقاتها ضمن النطاق الطائفي المذهبي بمستوييه الأساسي (المذاهب) والفرعي (التفرعات المذهبية ضمن الطائفة الواحدة) ـ المتصارعة والمتحالفة على حدٍ سواء، سادت ملامح اللعبة الصفرية مع غياب الحلول الوسط وعدم الأتفاق على المبادئ الرئيسة والثوابت الوطنية والإعتماد على القوة أحياناً في حل القضايا الخلافية، مما تسبّب ذلك عملياً في تحويل المؤسّستين (التشريعية والتنفيذية) إلى صورة فوضوية مصغّرة عن الصورة الفوضوية المجتمعية والسياسية المكبّرة التي لم يعد أحد يعرف من فيها من النواب والوزراء وأعضاء الكتل مع من، ومن منهم ضد من؟[22]. مما عمّق فجوة الثقة بين الأطراف السياسية، والذي يُترجم أحياناً بتشنّج تصريحات المسؤولين السياسيين الذين يعكسون من خلالها المرجعية السياسية للكيان السياسي الذي ينتمون إليه وليس المرجعية القانونية والمهنية، فتكون العملية السياسية مُتهالكة وغير مستقرة وقائمة على أرض رخوة تحكمها الصفقات والمساومات السياسية كتمرير قانون مقابل تمرير قانون آخر لتحقيق أهداف فئوية من دون مراعاة المصلحة الوطنية التي تعد أحد الروافد المهمة والمُغذية للاستقرار السياسي.

الممكنات)

الأمر الذي يجعل واقع العمل السياسي (الديمقراطي) يجري على أساس هشاشة التعاون بين السلطات المُفترض وجوده ضمن آليات النظام البرلماني، فرغم وجود آلية الرقابة والمحاسبة وممارستها من قبل السلطة التشريعية إلا انها أخذت مديات مختلفة، إذ عكست عدم الأتفاق على طبيعة البرنامج السياسي والخدمي المُفترض تطبيقه، وأخذت بعداً سياسياً خلافياً لدى الفئات السياسية المتصدّية للعمل السياسي، وبدت المسألة ذات بعد إعلامي كجزء من الصراع المُحتدم والمستمر بين القوى السياسية التي لا تحل مشاكلها عبر الآليات القانونية[23].

إذن البيئة السياسية والقوى اللاعبة ضمن محيطها تعتمد منهج المحاصصة السياسية (الطائفية) من أجل الحصول على أكبر قدر من المزايا السياسية داخل الدولة على حساب الأطراف المشاركة في العملية السياسية أولاً والمصلحة الوطنية ثانياً، متناسين لماذا هم موجودون أصلاً على الساحة السياسية العراقية؟ ولماذا تمَّ أنتخابهم؟ وماذا عليهم أن يفعلوا بعد عملية أنتخابهم؟ مما آثار إشكالية توازنات بينهم، أدّت إلى تآكل الثقة وضعف التوافق والتعاون السياسي للخروج بمشروع وطني يكون الركيزة الأساسية لبناء الدولة العراقية، الأمر الذي ولّدَ تجاذبات وصراعات غير مبرّرة عرضت الاستقرار السياسي والمجتمعي العراقي لمخاطر كبيرة، فكلما تأخرت القوى السياسية في توحيد صفوفها كلما أثّر ذلك سلباً على استقرار الأوضاع في البلاد.

3ـ عقدة كركوك والمناطق المتنازع عليها

يبدو أنّ الغالب على وجود الكرد القومي هو البعد الكردستاني، الأمر الذي يعطي للعراق والهوية العراقية في الفكر القومي الكردي وإتجاهاته العملية بعداً جزئياً وثانوياً، أما الأعلان الظاهري والمباشر للبعد العراقي، فأنه في الأغلب نتاج الأعتبارات السياسية والتكتيكية[24]. وتُرجم ذلك من خلال المطالبات المتكررة للقيادة الكردية بحق تقرير المصير، إذ بيّن السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في المؤتمر الثالث عشر للحزب الذي عقد في مدينة أربيل عام 2010، بقوله (إنّ المطالبة بحق تقرير المصير والكفاح السلمي لبلوغ الهدف تنسجم مع

الممكنات)

المرحلة المقبلة. أوكد لاولئك الذين يخشون من أحتكار الأكراد للسلطة في المناطق المتنازع عليها، وخصوصاً كركوك حين تعود للأقليم، أننا سنجعل كركوك نموذجاً للتعايش والتسامح والادارة المشتركة، لكن لا يمكن المساومة على هويتها،..... وأن تقدّم أقليم كردستان يجعل باقي سكان المحافظات يفكرون في إقامة أقاليم خاصة بهم، ومن جهتنا، سنساند أي أقليم يتشكل حسب طموحات سكانه، لأن ترسيخ النظام الديمقراطي حق للجميع)[25]. أنّ التلويح بحق تقرير المصير والأستقلال ـ وتطبيقه بالأستفتاء الأخير ـ يدل بصورة لا تقبل الشك على توظيفه كآلية محورية من قبل القيادة الكردية لتحقيق بعض المكاسب السياسية منها: إرضاء مواطنيهم والحصول على تأييدهم أولاً، مساومة حكومة المركز وإجبارها على القبول لمطالبهم كزيادة حصّتهم من موازنة الدولة الأتحادية ثانياً، والضغط على دول الجوار لتحسين وضع الأقلية الكردية فيها ثالثاً.

وجاء أحتلال (داعش) على أجزاء رئيسة من محافظة نينوى وصلاح الدين، ليمنح الأكراد فرصة كانوا دائماً يطمحون إليها، إذ طلب السيد (مسعود البارزاني) من أعضاء برلمان أقليم كردستان تشكيل لجنة قانونية خاصة لوضع آلية لأستفتاء عام وتنفيذها. وكانت هذه الأحداث مؤاتية للقيادة الكردية التي بدت قواتها أكثر قوة وتماسكاً أمام ضعف وتراجع القوات العراقية حينها، فما كان عليهم إلا الإيعاز لقوات البيشمركة بالتوجّه إلى (المناطق المتنازع عليها) المحاذية لأقليم كردستان، وإحكام السيطرة على هذه المناطق دون علم أو موافقة الحكومة الأتحادية في بغداد، لاسيما مدينة كركوك الغنية بالنفط ومحل الأختلاف الأكبر بين العرب والأكراد والتركمان، وبعدها الأعلان عن ضم هذه المناطق إلى الأقليم وإعتبار المادة (140) من الدستور العراقي الخاصة بتطبيع الأوضاع في كركوك منتهية الصلاحية[26]. وبعد دحر (داعش) في المناطق المتنازع عليها، بدت الأصوات المنادية بحق تقرير المصير للأكراد تتعالى من جديد لكن أصواتها هذه المرة لم تنسجم لا من بعيد ولا من قريب مع الوحدة العراقية الوطنية، إذ قامت بتنظيم أستفتاء حول أستقلال شمال العراق الذي عقّد الموقف وطوّر

الممكنات)

الأزمة بين المركز والأقليم إلى درجة المواجهة العسكرية بين الطرفين، الأمر الذي قاد إلى مزيد من التشنّجات وتعميق فجوة الثقة بينهما، وبالنتيجة زعزعة الاستقرار السياسي في البلاد.

أنّ كركوك ليست القضية الوحيدة المثيرة للجدل بين بغداد وأربيل، بل كذلك المنافذ الحدودية والنفط، والهوة الآخذة بالأتساع بين العرب والتركمان من جهة والكرد من جهة أخرى، والتي يمكن أن تتحوّل إلى أزمة تعايش في المناطق المتنازع عليها، وربما تتحوّل إلى مواجهات مسلحة في الأيام المقبلة. وتدل إشارات رمزية أخرى على متغيرات مهمة، فتسمية (شمال العراق) الذي بدأ رئيس الوزراء الدكتور (حيدر العبادي) والمسؤولون بأستخدمها منذ الأستفتاء، تعني أن بغداد ربما في طور التراجع عن التفاهمات القائمة مع الأكراد حول مستقبل الأقليم منذ إطاحة النظام السابق[27]. وهذا ما يجعل رسم حدود العلاقة بين حكومة المركز وحكومة الأقليم غير واضحة المعالم ودخولها في دوامة عدم الاستقرار السياسي، مما ينعكس ذلك على أداء العملية السياسية ككل.

ثانياً: المعوقات الاجتماعية

تعد قوة درجة التماسك الاجتماعي بين اطياف المجتمع المختلفة عاملا مهما في تحقيق الأمن الاجتماعي، ودالة على توفر أحد أهم المقومات الاساسية لترسيخ استقرار الدولة، وعلى العكس من ذلك، فأن تعدد ميول الافراد وتوجهاتهم لصالح الولاءات الفرعية على حساب الولاء للوطن يقود الى عدم الاستقرار الاجتماعي نتيجة فقدان التوازن بين الهوية الوطنية والهوية الفرعية.

والحقيقة ان تعددية الانتماءات الدينية والعرقية داخل المجتمع هي ظاهرة عامة وليست حكراً على مجتمعات بعينها، وهي ليست ظاهرة سلبية بحد ذاتها وإنما لها وجهان: احدهما ايجابي حين تصبح التعددية عامل قوة تدعم وتعمق التطور السياسي– الاجتماعي، وهو ما عليه الحال في اغلب الدول المتقدمة، والثاني سلبي حين تصبح التعددية خطراً يهدد الدولة الوطنية والتماسك الاجتماعي وقد تفتح الباب أمام

الممكنات)

التدخلات الخارجية وهو الوجه السائد في البلدان النامية[28]. ويكمن الفارق بين هذين الوجهين في الصيغة السياسية المطروحة للتعامل مع هذه الظاهرة، فبينما نجحت اغلب الدول المتقدمة في إرساء أسس وقواعد لحل هذه المشكلة وتحويلها إلى عنصر قوة وإثراء، لا تزال خطى العديد من البلدان النامية ومنها العراق متعثرة في هذا الاتجاه، وعليه فإن التعددية كظاهرة اجتماعية– ثقافية لا يترتب عليها نتائج سياسية، إلا في ضوء المنهج السياسي أو الاستراتيجية المعتمدة للتعامل معها[29].

ولا يكاد يخفى على احد بأن المجتمع العراقي ـ وهو من المجتمعات التعددية يشكل نسيجه الاجتماعي أطيافا متنوعة فهناك التنوع القومي (عرب، اكراد، تركمان) والديني(مسلمين، مسيحيين، صابئة، ازيدية، شبك،..)، والمذهبي(سني، شيعي). وهذا التنوع يختزن الكثير من المشاكل والتناقضات، مما ولَّد تبايناً في الشعور والانتماء لدى المواطن العراقي بين العرق (القومية) والدين والمذهب والعشيرة، والتي تحولت الى عامل يهدد وحدة النسيج الاجتماعي العراقي، بحيث اصبح هذا التنوع عاملاً سلبياً في الحياة السياسية لاسيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، إذ عملت الاحزاب والتنظيمات السياسية على اسس عرقية وطائفية في إدارة العملية السياسية*.

ان أنهيار النظام السياسي السابق في العراق (9 نيسان 2003)، أدّى الى زوال الكابح المركزي للنزعات والهويات العراقية المتنوعة عرقياً ودينياً ومذهبياً، وبعد ان كان المجتمع العراقي يرزخ تحت سلطة شمولية ألغت كل الهويات والأنتماءات القومية لحساب الولاء لها، بدأ أغلب أفراد المجتمع يستعيدون هويتهم الأصلية وأنتماؤهم الضيّق، وأصبح لكل مجموعة أنتماءات فئوية يستندون إليها ويستمدّون الأحساس بالأنتماء لها، وهي سمة لازمت تقريباً أغلب الطوائف والجماعات بحيث أصبحت الأنتماءات سواء كانت دينية أو مذهبية أو عرقية أو حتى سياسية (علمانية) هي الوازع الأول والمفضّلة على الولاء للدولة[30]. هذا الوضع ترتّب عليه آثار سلبية أنعكست على كافة البنى المشكلة للدولة وفي مقدّمتها البنية الاجتماعية من خلال ضعف تماسك النسيج الاجتماعي تجاه الوطن، إذ أستعان كل مكوّن بطائفته، فأخذت القبلية

والعشائرية والطائفية والمذهبية دوراً واسعاً في تحديد بوصلته السياسية، واصبح المجتمع العراقي، على العكس لما يجب ان يكون عليه المجتمع الحديث الذي يجب الانطلاق منه في تحديد مساره السياسي عبر أفراد أحرار ومن طبقات اجتماعية تخترق جميع البنى التقليدية ويتم تشكيلها على مبادئ المنفعة أو المصلحة أو الاعتماد المتبادل[31]. ويعد تشكيل الحكومات المتعاقبة بعد الأحتلال، وأولها مجلس الحكم على مبادئ جديدة، بدخول الاطراف الثلاثة (الشيعة، السنة والاكراد) على قدم المساوة، مؤشر لنقطة بداية تأسيس هيكلية اجتماعية جديدة يكون بها الولاء متشعّباً أكثر مما مضى. فالشخصية العراقية لم تعد هي الشخصية العراقية القديمة، فهي شخصية جديدة أختلفت ولاءاتها واختلفت أهتماماتها وأختلفت حتى أهدافها[32]. نتيجة لما تعرّض له الفرد من ضغط في ظل دولة الاستبداد وما تلاها من ضغوطات، جعلتهُ يبحث عن ظل يستظل به فلم يجد ملجأ يهرب اليه غير الهيئات القرابية التي اعاد ارتباطه بها (القبيلة، الطائفة) ليحقق من خلالها الحماية والامان والاستقرار، في الوقت الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها ان توفرها له، وفي الوقت الذي استقوى به الفرد بهويته الفرعية فأن هذه الهوية أستقوت به أيضا، والتفاف الافراد حول هذه الهويات شكل عبئا على المواطنة بل أنتهاكا لها حين تحول ولاء الفرد الى ولاء آخر شكل بديلا عن الولاء الوطني، فأصبح عائقا وعاملا مهددا لاستقرار وحدة البناء الاجتماعي[33]. إذاً أخطر أفرازات المرحلة الجديدة هي اعتماد المعايير الاثنية والطائفية في إعادة تشكيل الأطر الجديدة للدولة بما فيها الأطر الاجتماعية، وهذه المعايير ستدفع المواطن الى التمسك بمرجعيات أخرى بديلة عن مرجعية الدولة الوطنية، والى تفكيك المجتع وتحويله تدريجيا الى مجتمع طوائف وقوميات (متصارعة)، مما يستتبع هذا الامر تمزيق النسيج المجتمعي وجعل استقراره تحت المحك.

عليه يمكننا القول، ان التنوع في المجتمع العراقي واجه جملة من الازمات الاجتماعية أسهمت بشكل او بآخر في خلق حالة عدم الاستقرار الاجتماعي ـ

السياسي، بسبب الأنقسامات ذات الطبيعة العشائرية والطائفية والعرقية، لذا سيتم التحدث عن هذه الازمات بأختصار لما لها من أهمية في موضوع بحثنا.

1. الولاءات الطائفية

تعرّف الطائفية بأنها تعصب لجماعة عضوية تتطلع الى تحقيق مواقع سياسية واجتماعية أفضل في الدولة عبر تحالفات تتبنى طابعا سياسيا أو حزبيا يتخذ من الانتماء الطائفي معيارا للمفاضلة والاهلية لتولي المسؤوليات والقيادات بصرف النظر عن الكفاءة[34]. وعادة ما يميّز الباحثين بين نوعين من الطائفية، هما[35]:

أ. الطائفية السياسية أو طائفية السلطة: والمقصود هنا هو تتبنى السلطة وتتمحور على أساس طائفي بما يخدم الجماعة التي تنتسب إليها مجموعة الحاكمين والمرتبطين بالسلطة وأعتماد للتمييز الطائفي بحسب أمتيازات وحقوق الطوائف الاخرى. وغالبا ما يتم التعبير عن طائفية السلطه بصيغ دينية في محاولة لأضفاء نوع من الشرعية على سلوكها السياسي.

ب ـ الطائفية الدينية: ويقصد بها تقسيم المجتمع الى طوائف مذهبية ودينية، وتتمحور كل طائفة على نفسها وتعصّبها لذاتها، وإيجاد حواجز اجتماعية واقتصادية وأمنية لحفظ وجود هذه الجماعة، والسعي لأضعاف وأنتقاص الجماعات الاخرى بكل الوسائل المتاحة. وربما تكون للسلطة يد إثارة الطائفية الدينية وتأجيجها وذلك حسب مصالحها.

وقد أقترنت الحالة الطائفية في العراق بأوجه مقيته عرفها العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام (1921) بحكم معاناته من هذين النوعين من الطائفية، وخاصة الطائفية السياسية التي شكّلت أحد أهم العوامل الكامنة المستمرّة والمحفّزة لإثارة وتجديد حالة عدم الاستقرار السياسي في المجتمع العراقي. فالطائفية كانت الظاهرة الوحيدة المستمرّة في بلد لم يعرف الاستقرار كالعراق حسب تعبير الباحث العراقي حسن العلوي الذي يضيف (في بلد يفتقر إلى التقاليد السياسية والدستورية كانت الطائفية تقليده الثابت ودستوره الدائم، وقد أخذت معنى من القداسة لم يأخذه

الدستور) ويضيف (ان الطائفية كالقومية ليست خطراً إذا لم تتحوّل إلى استحواذ وتسلط على الآخرين وأستلاب هويتهم والتعالي عليهم) فالطائفية العراقية على حد قولهِ (ليست طائفية شارع وإنما طائفية سياسية رسمية تتّصل بالسلطة التي أتخذت لنفسها مذهباً حاكماً مارست من ورائهِ التمييز الطائفي ضد المذهب المحكوم)[36].

ولم تكن مغادرة الانظمة الشمولية والانتقال الى نظام ديمقراطي بعد عام 2003 عاملا للتخلي عن الطائفية، بل حدث العكس، حيث تفجر الصراع الطائفي على نحو عنيف، بفعل عوامل متعددة بعضها يعود الى طبيعة العلاقة بين المكونات العراقية وبعضها، وهو الأهم، يعود إلى إرادة سلطات الاحتلال الامريكي في الربط بين الانتماء الطائفي والتمثيل السياسي، وهو ما حافظت عليه القوى السياسية المسيطرة على القرار السياسي بعد خروج قوات الاحتلال[37]. لقد أضحت الطائفية القوة الراجحة في الميدان السياسي، وطغى صوت التخاصم وأختفى صوت العقل، وباتت التعددية المجتمعية عامل تهديد ليس لشرعية النظام فحسب، بل لشرعية الدولة أيضا، نتيجة لتمزق النسيج الاجتماعي، وهو ما يعيق بناء مجتمع سياسي متماسك يذيب الطائفية وينمي الوطنية العراقية[38].

لذا بدت الطائفية مشكلة بالغة الخطورة، لأنها قسمت المجتمع العراقي وجزّأته، فالتنوّع المجتمعي لم يكن دافعاً قوياً بأتجاه تنمية وتفعيل المصالح المشتركة للمجتمع ككل، بل شكّل تهديداً لتماسك وحدة البناء الاجتماعي ـ السياسي ، وأحدث هشاشة في العلاقات القائمة، سواء بين السلطة والمجتمع، أو بين أفراد المجتمع برمته، مما أثر سلبا على الاستقرار المجتمعي من جانب، ومسار العملية السياسية من جانب آخر.

2ـ الولاءات الأثنية

من الآراء الشائعة وسط العلماء والمفكرين ورجال السياسة إن الأثنية (قابلة لأن تكون قوة انسانية محرّرة وخلاّقة أو تكون قوة مدمّرة عشوائية ومكبّلة للأنسان) ذلك ان الأثنية ليست مشكلة، بحد ذاتها، بل هي أنتماء طبيعي وفطري ومعترف به من قبل الاديان السماوية التي وضعتها في إطارها الصحيح لتكون محررة وبناءة، الا ان

الممكنات)

المشكلة تبرز الى السطح حينما يساء استخدام المشاعر الأثنية، وحينها تتحوّل الى سلاح خطير ومدمر يهدد الاستقرار السياسي وربما يعصف بمؤسسة الدولة نفسها[39].

إذن المشكلة ليست في التعددية على أختلاف أنواعها أثنية أو دينية أو قبلية...الخ، ذلك ان معظم الدول تتواجد فيها التعددية، ولكن تكمن المشكلة في ان البعض منها استطاع التعامل مع المسألة بعقلانية عندما تحول الى دولة تسمو فيها الهوية الوطنية على غيرها من الهويات الثانوية، في حين أفتقر البعض الآخر منها للعقلانية التي تقوم على عقد اجتماعي بين الدولة والمواطن تحكمه سيادة الولاءات الفرعية بدلاً من الولاء الوطني[40]. والدولة العراقية تعد إحدى الدول التي تعثرت باعتماد الأسلوب المُعقلن في ترصين عملية الأندماج المجتمعي، والسبب يعود الى طبيعة التنشئة السياسية التي مارستها السلطة السياسية ما بعد عام 2003، والتي بُنيت على أسس اثنية ودينية وطائفية، متناسية وحدة العراق الوطنية، حيث وجدت الأطراف المكونة للعملية السياسية في ترسيخها لتلك الأنقسامات مصلحة لها، وذلك من خلال علاقة الولاءات الفرعية بالسلطة والثروة والنفوذ[41]. ولعلَّ الأثنية الكردية اليوم تظهر كنموذج لولاءات تسمو وتعلو على الولاءات الوطنية، إذ الغالب على وجودهم القومي (البعد الكردستاني)، اي الكردي، وهو الأمر الذي يعطي للعراق والهوية العراقية في الفكر القومي الكردي إتجاهاته العملية بعداً جزئياً وثانوياً، اما الأعلان الظاهري والمباشر للبعد العراقي، فانه في الأغلب نتاج لأعتبارات سياسية وتكتيكية، اما الأتجاه الداعي للأندماج الفعلي والتام في الوطنية العراقية، فأنه ما زال ضعيفاً[42]. وخير دليل على ذلك إعلان الحزبين الكرديستانيين يوم 25/9/2017 موعداً لإجراء الأستفتاء المتعلق بالأنفصال عن وحدة الدولة العراقية، وهو ما تمَّ فعلاً.

3ـ الولاءات العشائرية

أُوجد أنهيار النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، حالة من الفراغ السياسي والمؤسسي والأمني، الأمر الذي دفع قطاعات من العراقيين إلى التشبث بانتماءاتهم الأولية (الفرعية) بحثاً عن الحماية والأمن والاستقرار، مما أفسح المجال لبروز الدور

الممكنات)

السياسي والاجتماعي للعشائر، حيث أصبحت جزءاً من معادلة ميزان القوة على الساحة العراقية[43].فنسبة العشائر في المجتمع العراقي تؤلّف ما يُقارب 60% من سكانه، وهنا يصف (علي الوردي) المجتمع العراقي بقوله (لعلَّني لا أُغالي إذا قلت ان مجتمعنا الراهن هو من أكثر المجتمعات تأثراً بالقيم البدوية في محاسنها ومساوئها، ولعلَّ المساوئ أوضح أثراً فيه من المحاسن)[44].

لذلك شكّلت المرحلة الجديدة التي تلت سقوط النظام السياسي بداية تصاعد الدور السياسي لهذه التكوينات العشائرية، التي باتت أحد العوامل المهددة لاستقرار البناء الاجتماعي والسياسي، لأنها تسعى إلى خلق ذوات ضيقة ضمن الذات الوطنية الواحدة، فهي تستقطب الولاءات الأعلى لقطاعات من المواطنين، مما يؤثر سلباً في الولاء للدولة ذاتها، وبخاصة في حالة التشويه والتشوّش التي أصابت مفهوم الدولة في وجدان العراقيين من ناحية والتفكّك البنيوي لأجهزتها ومؤسساتها من ناحية أخرى[45].

نخلص مما تقدّم بأن القوى السياسية الحاكمة في العراق بعد عام 2003 وإلى حد الآن، لم تكن موفقة بشكل كامل في إدارة التنوع الأثني والقبلي والطائفي في المجتمع العراقي، لأنها لم تتبنى ستراتيجية فاعلة تمكّنها من أستيعاب كافة المكونات المجتمعية بالشكل الذي يجعل الأخيرة تقدّم ولاءها الوطني على ولاءها الثانوي[46]. الأمر الذي تسبّب في إضعاف لحمة التماسك الاجتماعي، الذي سيكون له آثاره الخطيرة المتمثلة بأستمرار حالة عدم الاستقرار الاجتماعي ـ السياسي في العراق بسبب التوتّرات التي تفرض وجودها على العلاقة بين المجموعات المكوّنة للمجتمع العراقي من جهة، ومن يمثّلها في العملية السياسية من جهة اخرى.

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية

إنَّ هناك علاقة تفاعلية بين طبيعة النظام السياسي وبين النظام الاقتصادي، فكلاهما يتأثّر ويؤثّر بالآخر سلباً وإيجاباً، إذ يُفضي خضوع إدارة النظام السياسي وتوجّهاته لرغبات القائمين على السلطة وسيطرتهم على الموارد الاقتصادية، من جانب، وإبتعادهم أحياناً أن لم نقل دائماً عن العقلانية، من جانب آخر، إلى عدم قدرة النظام

الاقتصادي على التعاطي بجدية مع المتغيرات الاقتصادية وإستشراف المستقبل[47]. مما ينعكس ذلك سلباً على واقع التنمية الاقتصادية، بأعتبارها أحد العناصر الأساسية للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، التي تتمكن المجتمعات من خلالها من مواجهة عوامل تخلّفها وتحقيق التقدم، عبر تنظيم جهود الدولة والمجتمع باتجاه تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق الرفاهية والأزدهار الاقتصادي للأفراد، وخفض نسبة البطالة والفقر وتوفير التعليم، وعدالة توزيع الدخل، وتشجيع الاستثمارات، وتنويع الاقتصاد الوطني[48].

لذا يمكن القول أنَّ ضعف البنى الاقتصادية في الدولة هو نتيجة ضعف البنى السياسية فيها، لان عمل النظام الاقتصادي ومستقبله يعتمد إلى حدٍ كبير على آلية تخصيص الموارد الاقتصادية الموجهة من قبل السلطات الحكومية وعلى النجاح الذي تحققه في تعبئتها لهذه الموارد. بالنتيجة لا يمكن تلمّس الاستقرار السياسي ـ الاجتماعي دون أن يكون هناك استقرار اقتصادي يترجم وفق قاعدة اقتصادية تضمن المستوى الاجتماعي المطلوب للأفراد داخل المجتمع وتعزّز من نمو الاقتصاد وتعدد مصادره لخلق فرص أكبر نحو مزيد من الاستقرار.

وعند إسقاط هذه الفرضية على واقع الاقتصاد العراقي الموصوف بكونه إقتصاداً ريعيّاً يعتمد في إيراداته على العائدات النفطية، نجد بأن سيطرة الحكومات المتعاقبة على النفط وعوائده من أجل احتكار الثروة والسلطة، قد فرضت تبعية المجتمع والاقتصاد للدولة وتعزيز السمة الريعية لأقتصادها[49]. فضلاً عن تعزيز الاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003 من التوجّهات الريعية في إعادة بناء مؤسسات الدولة التي أثقلت كاهلها الحروب، والعقوبات الاقتصادية، ومشاكل الفساد الإداري والمالي، وباتت الدولة التي تمَّ الاعتماد في عملية بنائها على نظام المحاصصة والديمقراطية التوافقية بعيداً عن معايير الكفاءة والاهلية والشفافية، في مواجهة تحديات فرضها الواقع السياسي والامني والاجتماعي والاقتصاد الريعي، الذي يؤثر على التنمية الاقتصادية وترسيخ الاستقرار في المجتمع[50].إذ تأسست هيكلية نظام الاقتصاد

الممكنات)

العراقي في ظل غياب مشروع التنمية الاقتصادية الذي تمَّ أستبداله بمشروع إعادة البناء وإعمار البلاد بمفهوم هندسي، خالٍ من أيّ مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية، من دون تقييم فعّال لمتطلبات المرحلة أو الترابط بين المشروعات وتأثيراتها فيما بينها، وبالعلاقة مع الاقتصاد الكلي، وإغراق السوق بالسلع الاستهلاكية دون النظر إلى إعادة إحياء القطاع العام وتطوير إنتاجه، وتوجيه القطّاع الخاص بأنتاج السلع المحلية[51].

كما إنّ أتكال الاقتصاد الأحادي الجانب على السلعة النفطية في تمويل موازنة الدولة، يشكّل قلقاً كبيراً بسبب استمرار تبعيته لتقلّبات السوق العالمية من جهة، وتأثره بالتطّورات السياسية التي تحدث في المنطقة من جهة أخرى، وخير دليل على ذلك، وقوع الأحداث الأخيرة في العراق المتمثلة بأحتلال منطقة الموصل من قبل العصابات الأجرامية التي تسمّى (تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام)، بالإضافة إلى ما حدث في سورية وغيرها من من المناطق، أدت بمجملها إلى أنخفاض سعر برميل النفط إلى ما دون (35) دولار، وهذا بدوره أثّر سلباً على تمويل موازنة الدولة العراقية المعتمدة على القطاع النفطي بنسبة حوالي 88%، وبالتالي تمَّ ترشيق الأنفاق العام الذي أنعكس على انخفاض المستوى المعاشي لدخول الأفراد.

فضلاً عن عدم وضوح الرؤية الاقتصادية وأستمرار الأعتماد على العوائد النفطية لتغطية نفقات الدولة التي تفتقر تخصيصاتها إلى التوازن مابين متطلّبات التنمية، وأحتياجات الأنفاق التشغيلي، وتغطية نفقات الجيش والاجهزة الامنية، الأمر الذي يؤشّر قصور الاستراتيجيات المعتمدة في ادارة الاقتصاد وفي عملية إعادة بنائه ممّا يؤكد الحاجة لتحرير الاقتصاد من الاعتماد على عائدات النفط من خلال تنمية القطّاعات الاقتصادية الاخرى لاسيما الزراعة والصناعة مع تشجيع مشاركة القطّاع الخاص ودعوة رأس المال الاجنبي للاستثمار في العراق[52]. لذا فأنَّ واقع الاقتصاد العراقي يكون فاقد لأبسط مقومات الأعتماد على النفس أو الأستمرارية الذاتية[53]، وهذه إحدى نقاط ضعفه التي تجعله لايستند على أرضية صلبة وغير قادر على مواجهة المتغيّرات الاقتصادية ومنها تقلّبات الأسعار العالمية للسلعة النفطية.

الممكنات)

أما على المستوى التشريعات الاقتصادية، فقد أشار دستور العراق الدائم لسنة 2005 إلى أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعراقيين دون وضوح للفلسفة الاقتصادية التي تتبنّاها الدولة والتي كانت إحدى مسببات عدم الاستقرار الاقتصادي المؤدي الى عدم الاستقرار في البلد، إذ ما زالت تلك الفلسفة غير واضحة في المرجعيات القانونية، مما قاد إلى عدم وضوح الدولة في سعيها لتنمية اقتصادها فمعظم التشريعات التي أصدرتها بهذا المجال فيها الكثير من التناقضات لعدم وجود توجّه واضح لإدارة الاقتصاد العراقي من قبل المُشرّع. وهذا ما ترجمته النصوص الدستورية، إذ نصت المادة (25) من الدستور "تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس إقتصادية حديثة وبما يضمن إستثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته"[54]، وجاءت صياغة هذه المادة بشكل عام دون توضيح للأسس الحديثة التي تمت الإشارة إليها، أو للاستراتيجية التي تُعتمد في إدارة الاقتصاد، وما يُعدّ حديثاً اليوم يصبح قديماً بعد مرور فترة قصيرة من الزمن، وكان ينبغي الاشارة في الدستور الى فلسفة الدولة في ادارة الاقتصاد وتحديد التوجّهات المطلوبة لتنميته وتطويره بما يحقق الرفاهية للمجتمع. كما نصّت المادة (26) من الدستور "تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظّم ذلك بقانون"[55]، وغلبت صفة العمومية أيضاً على هذه المادة التي لم توضّح الأسلوب الذي ستكفل به الدولة تشجيع الاستثمارات وفي أي القطاعات من الاقتصاد كما تُرك الأمر بدون تحديد كيفية صدور القانون الذي سينظّم هذه العملية. وبالرغم من صدور عدة قوانين تتعلق بالجانب الاقتصادي مثل قوانين الاستثمار، والشركات والضريبة، إلا إنَّ الملاحظ على هذه القوانين عدم تجانسها وعدم فاعليّتها رغم تعلّقها بجانب محدد وهو تنظيم النشاط الاقتصادي[56].

من جانب آخر، أدّى إخفاق الطبقة السياسية الممسكة بالسلطة في إدارة الموارد النفطية، وأنتشار ظاهرة الأرهاب والعنف، والفوضى السياسية، إلى دخول الدولة العراقية في منزلق خطير سبّب أزمة استقرار ذات طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية

الممكنات)

متفاقمة وغير مُسيطر عليها، وتحوّلت ثروة النفط الى عامل تشويه للاقتصاد وحافز للتشبّث بالسلطة مما أدى هذا إلى تبديد الثروة الوطنية وهدرها[57]. وأستخدمت موارد النفط بأسراف في تمويل الموازنات التشغيلية الضخمة، وتحوّلت الدولة إلى أكبر رب عمل في العراق وأتاح ذلك للحكومة حرية التصرّف بالاقتصاد والثروة الوطنية فتعزّزت حالة الأنفصال بين الدولة والمجتمع، وضعف مفهوم المواطنة والأنتماء للدولة لصالح الولاء لمن في السلطة، وتولّد شعور لدى أفراد المجتمع بأنَّ الثروات الطبيعية للبلد هي مُلك لمن يحكم[58]، وكان ذلك من مغذيات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق.

ولمّا كان الاقتصاد العراقي قد أتصف بالأحادية (النفط) وما ترتب على ذلك من أختلالات هيكلية، وفي ظل غياب سياسة اقتصادية جادة في الُمضي قُدماً نحو تفعيل مشروعات التنمية الاقتصادية والنهوض بها، فضلاً عن الأسباب الاخرى المتمثّلة بالقصور في التشريعات الاقتصادية، والخلافات السياسية حول تبنّي السياسات المتعلّقة بالجانب الاقتصادي، فأنَّ كل ذلك، قد ألقى بآثاره مشوّهاً مسار الاقتصاد الذي شكّل حجر عثرة أمام تنمية واستقرار البلد. ومن جملة الآثار المترتبة على تردّي الأوضاع الاقتصادية المؤدية إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، هي:

1. الاقتصاد الأحادي الجانب (النفط) الذي يغذي الدولة بالإستغناء عن المجتمع (الشعب)، وهنا تكمن محنة الدولة الريعية، ففلسفة العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلدان التي تموّل خزينتها من قبل دافعي الضرائب تقوم على أساس توزيع للحقوق والواجبات، وبالتالي تضطر الدولة أن تكون أسيرة علاقة مصدرها مصلحة المواطن وكلمته العليا، أما في البلدان الريعية فأنَّ العلاقة تنقلب جذرياً مع شعور الدولة بأنها ليست بحاجة للمجتمع عبر هيمنتها على عوائد النفط مع أعتماد المجتمع شبه الكلي على الدولة لتمويل خدماته ونشاطه الاقتصادي[59]. بالتالي قادت معادلة العلاقة بين الدولة والمجتمع الاقتصاد العراقي إلى تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة،

الممكنات)

بسبب ضعف الدور الرقابي للمجتمع، فضلاً عن ضعف هيبة وسيادة القانون نتيجة تغييب فاعلية الأجهزة الرقابية وأضمحلال الشعور بالمحافظة على المال العام[60]، مما ينعكس ذلك سلباً على الواقع الاقتصادي الذي يعيشه المواطن مسبباً حالة من عدم الرضا المجتمعي تجاه أداء الحكومة، التي تكون شرعيتها محفوفة بالخطر واستقرارها السياسي تحت المحك.

2ـ أدّى مبدأ المحاصصة الذي يتقاسمون بموجبه الفرقاء (الشركاء) مغانم الدولة الريعية ويديرون عملية توزيعها، إلى تسييس مسألة إقرار الموازنة العامة للدولة، التي تحوّلت الى موضوع خلاف وصراع سياسي يخضع لتوافقات الكتل السياسية وتفاهماتها الأمر الذي يؤخّر إقرار الموازنة العامة عدة أشهر ويؤثّر التأخير على تمويل قطاع الخدمات في الدولة ويعيق أداء الحكومة لوظائفها ويزيد من حالة عدم الاستقرار في البلد[61].

3ـ إنَّ تعثّر عملية التنمية وتراجع الوضع الاقتصادي في العراق يؤدي إلى زيادة ظاهرة البطالة والفقر، إذ تشير تقديرات وزارة التخطيط العراقية إن نسبة الفقر أرتفعت إلى 30% خلال العام الماضي 2016 بعد أن كانت 22% في آخر مسح أجرته الوزارة عام 2014[62]. وتقود هذه الظاهرة في واقعها إلى آثار سلبية وخطيرة على المجتمع واستقراره إذا لم يتمَّ معالجتها، لأن الشخص العاطل عن العمل يعاني حرمانه من الدخل وإنخفاض مستوى معيشته هو ومن يعيله، فيكون مفتقراً إلى معونة غيره، وهذا يؤدي إلى أنتشار الآفات والأمراض النفسية والخوف المستمر من الحاضر والمستقبل، فقد تُغرس في قلبهِ (الشخص) الحقد أو الحسد للأغنياء والعاملين، وتكون نتيجة ذلك أضطرابات نفسية وعدم أتّزان في التصرّفات والسلوك قد تُترجم أحياناً بزيادة حالات الخطف والسرقة والأنخراط مع الجماعات الأرهابية ذات التفكير المتطرّف، وغيرها من الآثار التي تهدّد استقرار المجتمع[63]. فالبطالة تحمل بذور عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ومصدر خطورتها هو تزايد عدد القادرين على العمل والباحثين عنه دون جدوى، فتثير الشعور بالأحباط لديهم، وتترتّب عليها عواقب

وخيمة في كافة الصُعد، لأن آثارها تُسهم في تهيئة البيئة المناسبة لأنحراف قسماً من أفراد المجتمع عن قيم ومعايير الحياة الاجتماعية التي تحفظ قيمة الأنسان.

خلاصة لما تقدّم يمكن القول، إنّ تدهور الحالة الاقتصادية في العراق وعدم استقرارها نتيجة لعدة أسباب منها: إخضاع القرارات الاقتصادية لأهواء القيادات السياسية المتخاصمة ــ المتصالحة، وتلكؤ الحكومة في تبني ستراتيجية تنموية جادة للنهوض بالواقع الاقتصادي، فضلاً عن أنتشار ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة بسبب ضعف الاجهزة الرقابية، قد أفرزت عدة آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية نالت من الطبقة الفقيرة (المسحوقة) بالدرجة الأولى والطبقة المتوسطة بالدرجة الثانية، وبالتالي أنعكس ذلك سلباً على استقرار البلاد.

رابعاً: المعوقات الأمنية

يعد الأمن حاجة أساسية وفقاً لجميع النظريات العسكرية والاجتماعية وهو يقف على ذات الخط مع الاستقرار السياسي، فغياب الأمن يفضي إلى غياب الاستقرار، والعكس صحيح. فالأمن والاستقرار هما الضمانه الأساسية لترصين وحدة الدولة، ويوفّران الأرض الخصبة للتنمية والبناء، ويساعدان صانع القرار السياسي على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية[64]. لذا تكون العلاقة بين المتغيرين (الأمن، والاستقرار) علاقة طردية، فكلما تمَّ تعزيز أمن الدولة وحفظ كيانها وهيبتها السياسية وآراضيها وحدودها وشعبها وثروتها الوطنية ضدَّ أي عدوان مباشر أو غير مباشر من الداخل أو الخارج، كلما أسهم ذلك في دعم استقرارها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وعند إسقاط هذه الفرضية على الوضع الأمني في العراق، نجد أنّ التغيير الذي حدث في العراق بعد الأحتلال الامريكي في التاسع من نيسان/أبريل **2003**، وما صاحبه من إضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما يتجه إليه اليوم المشهد السياسي العراقي الذي يغلب عليه طابع الصراع السياسي ذو الصبغة الطائفية أحياناً، كان – وما يزال – له تداعياته الأمنية على المستويين الداخلي والخارجي التي ألقت بظلالها على تآكل الاستقرار السياسي في البلاد. وانّ تأزم الوضع الأمني الذي

الممكنات)

يشهده العراق ناتج بفعل مجموعة تحدّيات خارجية وداخلية تفاعلت فيما بينها وأسهمت مجتمعتاً في ضعف البناء الأمني العراقي، فثمة إشكالات أحاطت بهذا البناء ووفّرت له عناصر التأزيم من حيناً إلى آخر، حتى عدَّ الملف الأمني من أهم الملفات القائمة بأعتباره يؤدي دوراً أساسياً في دعم وضمان استقرار المجتمع. ومن هذه الاشكالات التي أعاقت بناء أمن وطني حقيقي قادر على أستيعاب التحديات بنوعيها، وشكّلت بالوقت نفسه أحد أهم المتغيرات الفاعلة في ضبط معادلة الاستقرار السياسي في الدولة، هي:

1. حل المؤسسات الأمنية للدولة العراقية بقرار (بريمر) ذو الرقم (2) بتاريخ 23/5/2003، الذي تمَّ بموجبه تسريح جيش من الموظفين والعسكريين والشرطة دون منحهم معاشات تقاعدية والذي أضرَ بالمعنيين وعائلاتهم[65]، الأمر الذي قاد إلى تمزيق النسيج الاجتماعي من جانب، والأخلال بالأمن والاستقرار من جانب آخر. ورغم إنّ سلطات الاحتلال قد سعت إلى معالجة هذا الملف فيما بعد، الا انّ تردّي الأوضاع بصفة عامة قد استمر يضغط على الجميع سواء الذين أُعيدوا إلى وظائفهم أو غيرهم[66]. ثمَّ أعقبه القرار ذو الرقم (91) في 7/6/2003، الذي أصبغ الشرعية على المليشيات المسلحة التابعة لجهات محلية واقليمية ودولية، لتكون أساساً في بناء القوات المسلحة العراقية الجديدة، والتي منحت نفسها صفة ودوراً يسموان على القانون ووظيفة الدولة تحت ذريعة حفظ الأمن والاستقرار[67].

خلقت هذه القرارات أعظم المشكلات الأمنية التي عصفت بالعراق فيما بعد، حيث ذهب البعض للبحث عن بدائل محلية تقوم على أسس مختلفة طائفية، أو عرقية، أو قبلية، أو حتى شخصية، وقد أصبح لهذه البدائل رموزها ومريديها وكياناتها، التي تضاهي كيان الدولة وقوتها، وجعل الأخير رهينة لديها ولمشيئتها، ولمدة غير معروفة، طالما إنّ الحل أصبح بيد هذه البدائل وليس بيد مؤسسة اخرى أساسية ومركزية أسمها الدولة، ليكون العراق أقرب إلى (حالة الطبيعة) كما وصفها (توماس هوبس) وغيره من المفكرين، وهي حالة يعبّر عنها منظروها بأنها (حرب الكل ضد الكل)، وهكذا شكّل

الممكنات)

الواقع المذكور بيئة ملائمة لولادة الفصائل المسلحة التي باتت تتبنى منطق العنف والأرهاب، والتي مثلت أغلبها جهات داخلية وخارجية لها مصلحة في حدوث الأختلال الأمني وزعزعة الاستقرار في العراق[68].

2ـ خطورة التنظيمات الارهابية

تنامي التنظيمات الأرهابية يمثل ثمرة طبيعية لتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو أبرز نتائج التراجع الذي يصيب بعداً أو أكثر من أبعاد الأمن الوطني الذي ينعكس بدوره سلباً على استقرار الدولة. والعراق يشكّل منذ عام 2003 أرض خصبة وبيئة حاضنة لعناصر الأرهاب والتطرّف، التي نسجت خيوطها وتحكّمت بها قوى البيئة الداخلية والخارجية، وكانت الأرجحية لقوى البيئة الخارجية في التأثير على الساحة الداخلية، وبات هذا التأثير عائقاً يقف أمام بناء الأمن الوطني[69].

ونتيجة لتدهور الأوضاع على كافة الصُعد، أصبحت الدولة العراقية خاضعة إلى مجموعة تحديات، تبلورت جزءاً منها في أزدياد العمليات الارهابية التي تستهدف المواطنين والمسؤولين على حدٍ سواء[70]. خاصة بعد أحداث أحتلال الموصل عام 2014 من قبل الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) وتمدّدت إلى بعض محافظات العراق، والتي ترتّب عليها تدهور الوضع الأمني العراقي حالياً، من خلال إنعدام سيطرة الدولة على حدودها، وضعف قدرتها للحفاظ على ذاتها كوحدة سياسية، الأمر الذي خلق بيئة مناسبة ونشطة نسبيّاً تتحرّك الجماعات الارهابية في إطارها، بالنتيجة أخذت الأمور في ظل هذه المعطيات تزداد سوءاً بأتجاه عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة بأتجاه تنمية الرؤى المطروحة لصيانة الأمن الوطني العراقي منذ عام 2003، ولغاية الآن، إلا انّ الإرتقاء بمستوى الأداء الاسترتيجي لم يزل دون المستوى المطلوب، حتى إذا ما أنتبه االعراقيون لحالهم بعد أحداث الموصل، وجدوا إنّ جهودهم على مدار السنين قد ذهبت سدى، وإنهم ما زالوا عند نقطة الشروع لا حراك ولا فاعلية، رغم كل المؤسسات التي أنشأؤها والأموال

الممكنات)

التي أنفقوها، فمعطيات الأمن العراقي لم تزل تتأثر بكل متغيّر، دون قدرة على التأثير، وهذا هو سر الاستباحة له[71]. ليس لأن الأرهاب ما زال حاضراً، والأقليم ما زال متخم بالمتغيرات الهائلة التي تنعكس بآثارها سلباً على العراق، بل لأن ابنائه ما زالوا دون عتبة بناء استراتيجية حقيقية له، وكانوا دون عتبة العثور على نموذج لإدارة ملفاته المُتعدّدة[72].

3ـ انّ طبيعة القوات الأمنية والعسكرية العراقية حالياً تفتقر إلى الكثير من التوصيف الأحترافي وضعف جاهزيتها، كما تفتقر إلى مقومات النجاح، ولو الحد الأدنى، بسبب بعض السلبيات التي تعتريها، ومن هذه السلبيات[73]:

أ- الأفتقار إلى الكفاءة والمهنية في الأختيار، إذ إنّ عملية بناء وتأسيس الأجهزة الأمنية الحديثة تستند إلى معايير دقيقة عند التعيين، ومنها التحصيل العلمي والقابليات البدنية والمهارات الخاصة والسمعة الطيبة... وغيرها، ولكن الذي حدث في العراق هو القفز على هذه المعايير باعتماد قواعد المحاصصة السياسية والطائفية والمحاباة والمحسوبية والمنسوبيّة، ممّا أنعكس ذلك سلباً على أداء تلك الأجهزة من خلال تعدّد ولاءاتها، وبالتالي على الأداء الحكومي بعدّها الذراع التنفيذي له.

ب ـ تعاني الأجهزة الأمنية والعسكرية ومنذ تأسيسها من ضعف التجهيز والتسليح الحديث بكافة صنوف الأسلحة والتي ينبغي ان تكون على أعلى المستويات والمقاييس الدولية، فالبرغم من تضخّم حجم الأنفاق العسكري على هذه الأجهزة، الا إنّ الأرهابيين والجماعات المسلحة قد تفوّقت عليها ميدانيّاً، وهذا ما لمسناه في بداية الأحداث الأخيرة المتمثلة بسيطرة (داعش) على مساحات واسعة من آراضي العراق. الأمر الذي دفع رئيس الحكومة العراقية الدكتور حيدر العبادي أن يستنجد بالمجتمع الدولي لمساعدته في موضوع مكافحة الأرهاب.

ج ـ هشاشة الإلتزام والأنضباط، انّ المؤسسات الأمنية الرصينة تُبنى على أساس أعتماد مبادئ التربية العسكرتارية وروح التضحية في سبيل الوطن، وفق ضوابط تجعل من العاملين في هذه المؤسسات مقيّدين بالأستمرار في الخدمة ضمن مدة قد لا تقل عن

الممكنات)

عشر سنوات، وهذا ما تفتقده المؤسسات الأمنية العراقية والتي تقوم على أسس العقود القصيرة وغير المُلزمة، والتي تجعل من الأنتساب والأنفكاك من المؤسسة وإليها أمراً مرهوناً لمنتسبيها تبعاً لأهوائهم والظروف المحيطة بمناطق خدمتهم المؤقتة أو الدائمية.

إذن هذه السلبيات التي تمَّ ذكرها أسهمت في بلورتها وإنضاجها مجموعة متغيرات خارجية وداخلية أثرت في خلخلة البيئة الأمنية العراقية وجعلتها متهالكة ومخترقة من قبل أجندات دولية وأقليمية وحتى محلية، الأمر الذي خلق نوع من الأنفلات الامني وكان أحد أفرازاته ظاهرة فوضى السلاح على المستوى الفردي خاصة بعد عام 2003(إلا أنَّ هذه الظاهرة في الوقت الحاضر تمَّ تقييدها بشكل أكبر من قبل الجهات الحكومية المختصّة)، في ظل سعي الجميع تعزيز شعور الأمن لديهم بمضاعفة قدرات الدفاع الذاتية لديهم. هذا من جانب

من جانب آخر، قاد الأنفلات الأمني إلى تشكيل الحاضنة التي أنطلقت منها الجماعات المسلحة أو المليشيات المتباينة من حيث المستوى والأهداف بحسب الجهات المنتمية إليها والمقاصد التي تنوي تحقيقها. كل ذلك ألقى بأثاره الخطيرة على السلم الأهلي والاستقرار الأمني في الدولة العراقية.

خامساً: ممكنات تعزيز الاستقرار السياسي

يمكن للحكومة العراقية أن تعزّز من ممكنات الاستقرار السياسي لديها في حال تبنّيت مجموعة سياسات وأتخذت عدة أجراءات على المستويات كافة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية. لعلّها تكون نقطة الشروع في البداية الصحيحة والأنطلاقة الحقيقية في بناء الدولة العراقية على أسس موضوعية.

3ـ على المستوى السياسي

أ- من الضروري أن تعمل الأحزاب السياسية في العراق على طرح برامج عامة توجّه إلى مجمل المواطنين، وليس إلى شريحة اجتماعية محدّدة، وأن تشهد تنوّعاً مشابهاً للتركيبة الأجتماعية للدولة، وهو ما يلغي عملية الأقصاء والتخندق والرؤية الأحادية الضيقة[74]، ويعزّز من إمكانية الاستقرارالسياسي في الدولة. في حين نجد بأنَّ غالبية الأحزاب

الممكنات)

االسياسية العراقية وبمختلف تياراتها لا زالت ذات برامج سياسية غير واضحة المعالم وخطاب سياسي تقليدي، وبالتالي فأن الإرباك الذي تعانيه الساحة العراقية يقع جزء كبير منه على عاتق تلك الاحزاب لاسيما في أعتماد المصالح الفئوية منهجاً لها في توزيع المكاسب السياسية.

ب . بالإمكان تجاوز حالة التوافقية السياسية أو (المحاصصة الطائفية) المتجذّرة في العملية السياسية، والتي عبّرت عن حالة من الشك وسيادة أسلوب التغالب في العلاقات بين القوى السياسية وليس المشاركة والتنافس، إذا ما أقتنعت الكتل السياسية بأن عبور هذه المرحلة لا يكون بالفطرة أو بعزل عن الإرادة المستقلة، وإنما عليهم خلقها بالعمل المتواصل والدؤوب، وذلك بالبحث عن صيغ توافقية وطنية (غير طائفية) وتشجيع الحوار وإزالة ثقافة الإقصاء والتهميش، وهذه الأمور من شأنها أن ترتقي بالمستوى السياسي العراقي إلى درجة تؤهّل ساسته إلى تبنّي مواقف سياسية وطنية هدفها المصلحة العامة بالدرجة الأولى. وبخلاف ذلك، فأن أستمرار التوافقية بشكلها الحالي في العملية السياسية يعد خطر يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة العراقية التي لا زالت في مرحلة البناء والتحوّل الديمقراطي.

ج . توظيف أنتصار الدولة العراقية الأخير على التنظيم الأرهابي الذي يُعرف بـ (داعش)، في بناء جسور الثقة بين مختلف الكيانات السياسية عن طريق برنامج وطني (واقعي) لبناء العراق الجديد يكون مقبولاً من لدن غالبية أطياف المجتمع العراقي، لكن ترجمة هذا البرنامج وتفعيله من أجل أنجاح العملية السياسية يتطلّب عدّة مستلزمات، منها: التنشيط الفعلي للمصالحة الوطنية الجادة، وتوفّر مبدأ حسن النية لدى جميع الأطراف والمكونات الأساسية للعملية السياسية، قدرة الكيانات السياسية على التوافق والرغبة في العيش المشترك من خلال إيجاد الحلول الوسطية للقضايا والخلافات السياسية العالقة، كالخلافات الواقعة بين حكومة المركز وحكومة شمال العراق، والخلافات الموجودة بين الأطراف السياسية الأخرى. مما يعزّز إمكانية التفاعل والتلاقي فيما بينها

الممكنات)

(أي الكيانات السياسية)، وإنعكاس ذلك على دعم استقرار مسار العملية السياسية التي لا يمكن أن تستمر وتنجح بدون المستلزمات السابقة.

د ضرورة مراجعة وتعديل بعض مواد الدستور ـ رغم صعوبة الأجراءات القانونية للتعديل ـ المتعلّقة بتنظيم العلاقة بين السلطات، وبما أنّ النظام السياسي المُعتمد في العراق هو نظام (برلماني)، فمن الضروري إقامة التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع وجود الرقابة المتبادلة التأثير بين السلطتين دون هيمنة سلطة على أخرى. لأن الدستور يعد أحد المفاتيح الرئيسة للاستقرار في البلاد.

1ـ على المستوى الاجتماعي

إذا ما سلّمنا بأنّ التنوّع هو إرادة آلهية وحالة طبيعية وواقعية، فأنّ من الطبيعي والمسلّم به أن نتقبّل الأختلاف في الثقافة، وفي المُعتقد، وفي العادات، وفي كل الأمور. ومن هذا المنطلق، نجد بأن تعدديّة المجتمع العراقي ذات الأعرق الأديان والمذاهب المتنوعة كانت وليدة الجغرافية والتاريخ، وهي ليست سبّة أو لعنة، بل مدّعاة للفخر والتآخي وأحد أركان بناء الوحدة الوطنية، والولاء للوطن، وإثراء المجتمع لو أُحسن التعامل مع هذه التعددية بعقلانية وعدالة، كما يقول المثل الأنكليزي الوحدة في التعددية، ولكن الوحدة في التعددية لن تتحقّق، وستؤثر سلباً على الاستقرار المجتمعي، إلا إذا أعتمدت الدولة مجموعة من السياسات، منها:

أـ أن تسعى الدولة إلى التعامل مع جميع مواطنيها بالتساوي وفق معادلة الحقوق والواجبات، وتكافؤ الفرص، وتشعرهم بأنهم حقاً مواطنون من الدرجة الأولى، وليسوا مواطنين على درجات مختلفة.

ب ـ غرس قيم مشتركة لعموم المجتمع وبالشكل الذي لا تتصادم فيه تلك القيم المشتركة مع القيم الفرعية لكل جماعة اجتماعية أو تلغيها، وإنما أمتزاجها في عملية سلمية ببوتقة واحدة ولصالح المجتمع العراقي ككل، من خلال تجسير الفجوة ما بين المجتمع والدولة، ودعم أسس المشاركة في إدارة الدولة.

الممكنات)

ج ـ تأسيس هوية وطنية شاملة تكون بمثابة المرجعية لجميع أطيافه، في سبيل تحقيق الأندماج والتلاحم والتعايش بين مكونات المجتمع، وذلك بتمازج الأثنيات مع بعضها البعض[75]. فالدول التي يدخل في تكوينها أفراد ينتمون إلى قوميات وأديان ومذاهب متنوعة، لا يُكتب لها الاستقرار والدوام ما لم يندمج هؤلاء الأفراد في أمة واحدة وهوية وطنية واحدة، حتى تتولّد بينهم من الروابط ما يجعلهم راغبين في العيش تحت أمرة سلطة سياسية واحدة.

دـ تنشيط التعاون بين الحكومة وفئات المجتمع المتعدّدة، عن طريق إفساح المجال للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية كالتربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام والجيش وتمكين الطبقة الوسطى، لأداء دورها في تثقيف المجتمع وتربيته على أساس المواطنة، من أجل تقوية الهوية الوطنية لدى المجتمع وتغليبها على الهوية الفرعية (دون إنكارها)، إذ تكون الثانية مُهددة للاستقرار الاجتماعي والسياسي في حال تمَّ تقديمها أو تفضيلها على الأولى(وهو ما موجود في العراق حالياً).

هـ ـ توظيف جهود الشعب برموزه الدينية والشعبية لتحقيق التماسك الداخلي، وذلك من خلال تهيأة مكونات الشعب المختلفة على قبول بعضها البعض نفسياً وعقلياً وسلوكياً، فالقبول يعني بالضرورة الأعتراف بالآخر وجوداً وفكراً ومشاركة، وأحترام ما يحمله من توجّه وما يتّخذه من مواقف في أي مجال كان، ومن ثمَّ تأتي خطوة مهمة تتمثل في تفعيل وتنشيط صيغ التفاعل والتضامن اجتماعياً وسياسياً وثقافياً[76]. إذ لا يتحقّق الاستقرار في المجتمع بدون الأنفتاح والتواصل والتفاعل.

2ـ على المستوى الاقتصادي

إنّ تقليل التفاوت الاقتصادي بين مختلف المكونات الاجتماعية وتحسين الحالة المعاشية للمواطن العراقي التي تؤثر سلباً وإيجاباً على مستوى أهتمامه ومشاركته بالحياة السياسية أولاً، وتفويت الفرصة على الجماعات الأرهابية من أستغلال نقطة الضعف هذه لأستمالة وأحتضان بعض الأفراد إليها (لتحسين وضعهم الاقتصادي) للقيام بأعمال وتنفيذ أجندات قد تكون داخلية أو خارجية تهدد أمن الدولة واستقرارها ثانياً.

الممكنات)

لذلك على الحكومة العراقية أن تتبنّى مجموعة سياسات من شأنها تعزيز الاستقرار الاقتصادي الذي ينعكس بدوره على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

أ ـ العمل على إيجاد صيغ معقولة ومقبولة لحل مشكلة توزيع الثروة بشكل لا يحقّق العدالة الاجتماعية فحسب، بل يجعل ثروة العراق عامل توحيد للكيانات الاجتماعية والسياسية لا عامل فرقة وأحتراب فيما بينها. فالتوزيع العادل والمدروس وإنشاء نظام اقتصادي يقوم على سوق وطنية متكاملة من الاستثمار والانتاج والتوزيع سيكونان عاملاً مهماً في تهيئة بيئة ملائمة للاستقرار الاقتصادي والسياسي على أعتبار أنه في عالم اليوم ليس هناك ما يمكن أن يربط بين البشر ويدفعهم نحو المزيد من التفاهم والإتحاد أقوى من المصالح الاقتصادية[77].

ب ـ زيادة الأهتمام بإعادة بناء الهياكل الأنتاجية المختلفة للأقتصاد العراقي وتوسيع قاعدتها الأنتاجية في سبيل تعزيز القدرات المالية للأقتصاد الوطني، كفسح المجال أمام القطاعات غير النفطية لمساهمتها في توليد الدخل القومي، وأستيعابها اليد العاملة وتقليصها ظاهرة البطالة المتفشية في الدولة. الأمر الذي سينعكس على استقرار الحياة الأقتصادية لأفراد المجتمع كافة، ممّا يجعلهم يشعرون بقيمتهم وأنتمائهم للوطن وتحفيز المشاركة السياسية لديهم، وبالنتيجة يمكن في ضوء ذلك دعم أحد أركان الاستقرار السياسي بحكم العلاقة المتبادلة التأثير بين الجانب الأقتصادي والجانب السياسي.

ج ـ توجيه الأنظار صوب بناء تنمية الأنسان (وهي تنمية معتمدة على النفس نحو الداخل)، عبر تبنّي استراتيجية تلبية الأحتياجات الأساسية والخدمات العامة للأغلبية الأكثر فقراً في المجتمع، في سبيل زيادة أنتاجية الأغلبية والحد من الفقر، ودعم مبدأ الأعتماد على النفس، وتعزيز الحوافز الوطنية لضمان مسيرة التنمية، وتحقيق فرص أوسع للعمالة لمعالجة ظاهرة البطالة[78]. وربما من الأهمية في الوقت الحاضر الأخذ بهذه الاستراتيجية خاصة بعد القضاء على الجماعات الأرهابية (داعش) من أجل تطوير وأعتماد القدرات الوطنية بالدرجة الأولى وتوظيفها في عملية إعادة الأعمار للمناطق

الممكنات)

التي تعرّضت إلى الخراب والدمار،دون الأعتماد على الشركات الأجنبية التي تستنزف ثروات البلاد، فضلاً عن إتاحة الفرصة لبعض المسؤولين (الفاسدين) إجراء الصفقات المشبوهة مع هذه الشركات التي قد تكون بعضها وهمية، الأمر الذي يرهق ميزانية الدولة ويكلّفها الكثير. وهذا بالنتيجة يؤثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية للمجتمع.

هـ ـ مكافحة الفساد بأنواعه، من خلال تحريك الأجهزة الرقابية الحكومية منها وغير الحكومية، كهيئة النزاهة مثلاً ـ بأعتبارها من الأجهزة المهمة في مكافحة الفساد ـ وتنشيط سلطتها القانونية لتكون قوية قادرة على محاسبة وملاحقة الفاسيدين من الساسة والموظفين قضائياً، وتفعيل الأجراءات القانونية وتشكيل اللجان التحقيقية بحقّهم وإعلان نتائجها دون تسويف أو تأخير، وأستثمار دعوات السيد رئيس الوزراء (حيدر العبادي) المتعلّقة بالاصلاحات الاقتصادية والسياسية ومكافحة جذور الفساد. لكن بالمحصلة النهائية تبقى قضية مكافحة الفساد معتمدة بالدرجة الأولى على الإرادة الحقيقية للكتل السياسية (التوافقية) الممسكة بإدارة مفاصل الدولة.

4. على المستوى الأمني

أ. إعادة بناء المؤسسات الأمنية (الدفاع، الداخلية، المخابرات، الأمن الوطني) بشكل مهني قائم على أساس الولاء للوطن، وإعتماد معيار الكفاءة والأنتماء الوطني طريقاً للتعيين فيها، مع ضرورة أدراك الساسة القائمون على الأمر في العراق أنه لا يمكن حفظ الأمن والنظام من دون قيام مثل هذه المؤسسات المهنية، وإلا بقيت قضايا الأمن مشتّتة والبلاد فاقدة للاستقرار. وخير دليل على ذلك، درجة الأستعداد العسكري للقوات الأمنية ـ في الأحداث الأخيرة المتمثلة بأحتلال الموصل ـ كانت ستنهار وجوداً وأداءً لولا الجهاد الكفائي[79].

إذاً بناء المؤسسات الأمنية على أسس علمية وموضوعية وتأهيل عناصرها يعد أحد المؤشرات الأساسية على نجاح أو فشل الحكومة العراقية في تحقيق استقرار وأمن المجتمع.

الممكنات)

ب ـ التسليم بأنّ تحقيق الاستقرار السياسي في التحالفات بين القوى السياسية العراقية يعني استقرار الوضع الأمني[80]. وإنطلاقاً من هذه العلاقة المتبادلة التأثير، فأنّ هشاشة الوضع الأمني . فضلاً عن إعلان النصر على الأرهاب الداعشي . تفرض علينا ضرورة التعجيل في تأسيس شراكة حقيقية بين التيارات والقوى السياسية كافة على أختلاف توجّهاتها وأنتماءاتها المذهبية بحيث تستند إلى مشروع وطني مُتفق عليه ومقبول من جانب تلك القوى لتوزيع الثروة والسلطة فيما بينها، فمن شأن ذلك المشروع، في حال تمَّ التوصّل إليه أن يؤدي دوراً مهماً في تحسين الأوضاع الأمنية. إذ أرتبط تراجع الوضع الأمني في العراق في جزء كبير منه بغياب ذلك المشروع االوطني بين الفرقاء السياسيين.

ج . أمكانية تفعيل دور وسائل الإعلام وتوظيفها في دعم استقرار وأمن المجتمع. من خلال تعزيزها للصلات والروابط بين أبناء المجتمع الواحد من جانب وبينهم وبين النظام السياسي من جانب آخر، وتعمقيها الشعور بالأنتماء للوطن، وتأكيدها على قيم التعايش والتسامح ونبذ العنف، وترويجها لثقافة المصالحة الوطنية بدل ثقافة الأحتراب التي تروّج لها الجماعات المتطرفة، وقيامها بدور إيجابي في التوعية بأتجاه القضاء على الطائفية والفساد، ومناداتها بمبدأ الوحدة لا الفرقة عبر رفع وعي المواطن[1]. في حين نجد بأن الاعلام العراقي اليوم يعيش بمختلف أشكاله مرئياً كان أم مسموعاً أو مقروءاً حالة مرتبكة، فالمؤسسات الاعلامية أغلبها اليوم لا تمتلك الأستقلالية الكاملة والقدرة الكافية على التعاطي مع تطوّرات ومتغيّرات المشهد السياسي العراقي بواقعية وحيادية، مما ينعكس ذلك على تهديد استقرار الدولة أمنياً وسياسياً واجتماعياً.

د العمل على تقليص ظاهرة انتشار السلاح في المجتمع العراقي، ومحاولة حصرها بيد الأجهزة الأمنية ومن تخوّله الجهات الحكومية بحكم الضرورة ذلك. لان فوضى السلاح تعد أحد مُغذّيات الصراع بين المكونات المجتمعية المختلفة، التي تهدّد بالنتيجة السلم الأهلي والاستقرار الأمني في البلاد.

---

[01] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 359.

الخاتمة

على الرغم من انّ إشكالية الاستقرار السياسي التي يعاني منها كيان الدولة العراقية، هي إشكالية مركبة ذات أوجه مختلفة تداخلت فيها مجموعة مؤثرات داخلية وخارجية في صياغتها وبلورتها بالشكل الذي جعلت فيها الدولة تمر بحالة شلل مستمرة، وأضعفت قدرتها على النهوض بنفسها من حالة الأنهيار والخراب التي أصابتها نتيجة أحتلالها وتفكّكها. إلا انّ واقع الحال يشير بأنّ جوهر الإشكالية هي سياسية بالدرجة الأولى، ألقت بتداعياتها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية فضلاً عن الأوضاع السياسية مسبّبةً حالة من عدم استقرار الوضع القائم.

حيث نجد ضعف تجانس الرؤى السياسية وتوحيد مواقفها تجاه القضايا المتعلقة بالمصلحة الوطنية، فكل طرف يرى نفسه بأنه يمثل الرؤية الوطنية وما عداه يحاول أن يترجم أجندات خاصة داخلية كانت أم خارجية تضادد المصلحة الوطنية للدولة. الأمر الذي قاد إلى أختلال التوازن في تقريب وجهات النظر حول المشاريع الوطنية لصالح هشاشة الثقة بين مختلف القوى والشخصيات السياسية وضعف التوافق السياسي فيما بينها لإدارة العملية السياسية، وبالنتيجة تلكؤ العمل الحكومي المُفترض القيام به كان دون المستوى المطلوب. ممّا أحدث ذلك خللاً وسبّب أرباكاً في عملية بناء الدولة العراقية وعلى كافة الصُعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي أثرت بدورها في بلورة إشكالية الاستقرار السياسي في البلاد.

فعلى الصعيد السياسي، أفرز أعتماد صيغة التوافقية السياسية (المحاصصة الطائفية) طريقاً لأقتسام السلطة والثروة، تأثيراتها وتداعياتها السياسية والتشريعية التي خلقت مشكلات . أشبه ما تكون بالقنابل الموقوته . أمتلأ بها الدستور العراقي لعام 2005، مما أساء إلى العملية السياسية برمتها والموصوفة بأنها (ديمقراطية). أما على الصعيد الاجتماعي فقد بدت حالة تصدّع وحدة النسيج الاجتماعي العراقي واضحة على أساس ديني، أثني، قومي، بالرغم من وجودها في مراحل تاريخ العراق الحديث، لكنها بدأت تطفو للسطح ونتلمّس آثارها بشكل واضح بعد عام 2003. وعلى الصعيد الاقتصادي

الممكنات)

أستفحلت ظاهرة الفساد (الممنهج)، وأنتشرت البطالة في الدولة، وتراجعت عملية التنمية، وتهالك الاقتصاد العراقي في ظل أعتماده على الاقتصاد أحادي الجانب الذي يتأثر سلباً وإيجاباً باستقرار الظروف الأمنية السائدة. أما بالنسبة على الصعيد الأمني، فيبدو أنّ تأزم الوضع الأمني لا يعود فقط إلى ضعف قابلية المؤسسات العسكرية والأمنية، وعدم جاهزية عناصرها القتالية، وهذا ما لاحظناه في أحتلال مدينة الموصل عندما تهاوت القطعات العسكرية المتمركزة هناك أمام الجماعات الأرهابية المتطرفة في تلك اللحظة، وإنما يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم الأنسجام السياسي كما قلنا سابقاً، وتوزيع مناصب هذه المؤسسات على أساس (توافقي) وليس على أساس الكفاءة والمهنية.

من هنا يقع على عاتق الحكومة العراقية بذلها المساعي الحثيثة في تبنّي مجموعة سياسات تتعلق بمختلف مفاصل الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية من شأنها خلق أرضية خصبة قادرة على أستيعاب التحدّيات الداخلية منها والخارجية وصولاً إلى دعم استقرار الدولة وتعزيز أمنها.

The Political Stability in Iraq after 2003: Obstacles and Possibilities

Dr. Ahmed saddam edam

Abstract

It is remarked that the Iraqi reality has experienced ill-situation which has infected the body of Iraqi State and affected its stability in an unprecedented manner comparing with any other phases of its history due to the existence of certain reasons. This ill- situation, and in particular its internal situation, became subject to the influence of foreign indicators, which have begun from the political change taken place in 2003 and so far. This situation is continue in producing its effects on the reality of Iraq increasing its bad situation.

Obviously, the problem of the stability of Iraq has connected with the stage of the last change in its political life, and extended to all joints of the State, and represents an obstacle facing any process aimed at building the modern state and the transformation to the democracy. This obstacle is a consequence of the interaction of a

الممكنات)

set of political, social, economical and security factors which cannot be separated from each other in term of their mutual influence and their threat to the political stability in this country.

المصادر والهوامش

() حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي: ضروراته وضماناته، ط 1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005)،ص 10.

(2) علي يوسف الشكري، مبادئ القانون الدستوري، ط 1، (عمان: دار صفاء،2011)، ص 255.

(3) حوار مع الأستاذ الدكتور غازي فيصل مهدي في كلية الحقوق/جامعة النهرين بتاريخ 4/12/2017

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المادة (66) من الدستور العراقي الدائم والنافذ لعام 2005 م.

(7) حنان محمد القيسي، ثنائية المجلس التشريعي في العراق: دراسة في مجلس الأتحاد،ط 1، (بغداد: بيت الحكمة، 2012)،ص 42 - 43.

(8)عبد العظيم جبر حافظ، أشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي، (بغداد: دار الكتب والوثائق، 2015)، ص 45.

(9) المصدر نفسه، ص 46.

(10) حنان محمد القيسي، ثنائية المجلس التشريعي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 71 - 72.

(1) المادة 64/أولاً من الدستور العراقي الدائم والنافذ لعام 2005م.

(2) حنان محمد القيسي، مصدر سبق ذكره، ص 62.

(3) عبد العظيم جبر حافظ، أشكاليات سياسية ودستورية، مصدر سبق ذكره، ص 48.

(4) خميس حزام البدري، طبيعة النظام السياسي البرلماني في ضوء دستور 2005م، محاضرات أُلقيت على طلبة الدراسات العليا، الدكتوراه، قسم النظم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2012.

(5) المادتان (48) و (65) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

(6) حنان محمد القيسي، ثنائية المجلس التشريعي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 203 - 204.

(7) عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (24)، (جامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية،2012)، ص 182.

(8) احمد عدنان كاظم، صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام 2003م، مجلة الدراسات الدولية، العدد (53)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية،2012)، ص 69.

(9) حميد فاضل حسن، المواطنة وإشكالية المباعدة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية (العراق انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، العدد(45 ـ 46)، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2016)، ص 137.

(20) ياسين محمد العيثاوي، الأنعكاسات السلبية للمحاصصة على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(60)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2015)، ص 36.

(2) المصدر نفسه، ص 35.

(22) ياسين محمد العيثاوي، الأنعكاسات السلبية للمحاصصة، مصدر سبق ذكره، ص 37.

الممكنات)

(23) احمد عدنان كاظم، صراع الإرادات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 85.

(24) هة زار صابر آمين، إشكالية الدولة والهوية (الدولة العراقية والهوية القومية الكردية أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008، ص 207.

(25) مسعود بارزاني، على الموقع الآتي:http://ishtartv.com/viewarticl www

(26) أستفتاء كردستان العراق: تداعياته ومستقبل الأزمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017، ص 3.

(27) المصدر نفسه، ص 3 – 4

(28) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛23 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص ص 34–35 .

(29) منى حمدي حكمت ، مفهوم الاثنيات واشكالية ادارتها في العراق، العدد (64 ـ 65)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية،2016)، ص 335 وما بعدها.

(*)تعد مسألة التعامل مع التنوع الاجتماعي القومي والاثني والمذهبي في العراق من اعقد المشكلات منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، بسبب توجهات النخب السياسية الحاكمة التي تعاقبت على السلطة لعقود طويلة، إذ أتسمت سياساتها في الاعم الاغلب بالشمولية والمركزية المفرطة، وكان هناك دائما جزء كبير من مكونات الشعب العراقي مهمشا ومغيبا، من خلال اعتماد الحكومات المتلاحقة لأسلوب القمع تجاه أي تهديد تتصوره يمس استقرار بقاءها في الحكم، بالنتيجة لم تكن تقاليد الحوار والتوافق جزء من سياسات العراق الحديث.للأستزادة في هذا الموضوع ينظر: عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص 180.

(30) المصدر نفسه، ص 185.

(31) عبد الحسين شعبان، الشروط الداخلية لأستعادة الوحدة الوطنية العراقية، على الموقع الآتي:
http://www.aljzeera.com.

(32) أحمد سلمان شناوة، ماتبقى من الهوية الوطنية، الحوار المتمدن، العدد(2983)، بتاريخ 23/4/2010، على الموقع الآتي:http://www.ahewar.org

(33) حميد فاضل حسن، المواطنة وإشكالية المباعدة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية، مصدر سبق ذكره، ص 133.

(34) حميد فاضل حسن، أشكالية الطائفية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية، مجلة العلوم السياسية، العدد (32)، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية: 2006)، ص 184.

(35) المصدر نفسه، ص 184

(36) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914 ـ 1920 ، طهران، دار المجتبى، السنة بدون، ص 11 ـ 12 ، ص 273.

(37)حميد فاضل حسن، المواطنة وإشكالية المباعدة بين الاطر النظرية والممارسات العملية، مصدر سبق ذكره، ص 137.

(38) المصدر نفسه، ص 137.

(39) المصدر نفسه، ص 134.

(40) منى حمدي حكمت، مفهوم الاثنيات واشكالية ادارتها في العراق، مصدر سبق ذكره،ص 237.

(41) عبد الحسين شعبان، الشروط الداخلية لأستعادة الوحدة الوطنية العراقية، مصدر سبق ذكره.

(42) هة زار صابر آمين، اشكالية الدولة والهوية، مصدر سبق ذكره ،ص 207.

الممكنات)

(43) حسنين توفيق ابراهيم و عبد الجبار احمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص 36 ـ 37.

(44) حميد فاضل، المواطنة وإشكالية المباعدة بين الاطر النظرية والممارسات العملية، مصدر سبق ذكره، ص 138.

(45) حسنين ابراهيم توفيق وعبد الجبار احمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 137.

(46) للمزيد ينظر، منى حمدي حكمت، مفهوم الاثنيات واشكالية ادارتها في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 335 وما بعدها.

(47) حسن لطيف الزبيدي، قراءة في إشكاليات بناء الدولة في العراق (الديمقراطية والنفط والتنمية)، مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي (بناء الدولة) للمدة من 18–19 كانون الثاني،(بغداد: بيت الحكمة،2012)، ص 46 ـ 47.

(48) الامم المتحدة، التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، شبكة المعلومات الدولية:

http://www.un.org/ar/development.

(49) حسن لطيف الزبيدي، قراءة في إشكاليات بناء الدولة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 46 ـ 48.

(50) المصدر نفسه، ص 51.

(5) عبد العظيم جبر حافظ، التحوّل الديمقراطي في العراق: الواقع ...والمستقبل، تقديم:فالح عبد الجبار،(بغداد: مؤسسة مصر مرتضى،2011)، ص 326.

(52) احمد عمر الراوي، نحو إستراتيجيات جديدة لادارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، في استراتيجية بناء الدولة في العراق بعد الانسحاب الامريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، (بيت الحكمة: بغداد، 2011)، ص 477–478.

(53) عبد العظيم جبر حافظ، التحوّل الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 345.

(54) المادة (25) من دستور العراق الدائم لسنة 2005.

(55) المادة (26) من دستور العراق الدائم لسنة 2005.

(56) أحمد عمر الراوي، نحو إستراتيجيات جديدة لادارة الاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص 489.

(57) عبد علي كاظم المعموري، عنف الدولة في هدر الامكانية وسوء تخصيص الموارد في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (17)، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية،2009) ، ص 43.

(58) حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، ندوة الدولة والاندماج في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 283.

(59) حميد فاضل حسن، المواطنة وإشكالية المباعدة بين الاطر النظرية والممارسات العملية، مصدر سبق ذكره، ص 130 ـ 131.

(60) حسن لطيف الزبيدي، قراءة في إشكاليات بناء الدولة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 50.

(6) المصدر نفسه،ص 55.

(62) Http www.almadapress.com ar news.

(63) رغد نصيف جاسم، دور المواطنة في بناء الأمن الوطني(العراق أنموذجاً)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (42)، (الجامعة المستنصرية: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،2013)، ص 31 ـ 32.

(64) سداد مولود سبع، مشكلة الأمن والاستقرار السياسي بعد العام 2003، مجلة الدراسات الدولية، العدد (62)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2015)، ص 60.

الممكنات)

[65] حسنين توفيق أبراهيم و عبد الجبار احمد عبدالله،التحوّلات الديمقراطية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 39.

[66] المصدر نفسه، ص 39.

[67] التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2008، العنف والسياسة: أحداث سامراء وإنعكاسها على العملية السياسية، بغداد، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 39.

[68] حميد فاضل حسن، المواطنة إشكالية المباعدة بين الأطر النظرية والممارسات العملية، مصدر سبق ذكره، ص 31 وص 33وص 137وما بعدها.

[69] عبدالله الشايجي، الوضع الأمني في العراق وتداعياته على الخليج العربي، في: مجموعة باحثين، النظام الأمني في منطقة الخليج العربية: التحديات الداخلية والخارجية، ط 1، (ابو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 117– 118.

[70] المصدر نفسه، ص 123.

[7] منعم صاحي العمار وشيماء تركان صالح، الأمن الوطني العراقي ومكافحة الأرهاب (دراسة في إشكالية الإدارة)، مجلة دراسات دولية، العدد (61)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، 2015)، ص 30

[72] المصدر نفسه، ص 29

[73] العنف والسياسة: أحداث سامراء وإنعكاسها على العملية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 41 – 42. كذلك ينظر: سداد مولود سبع، مشكلة الأمن والاستقرار السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 67 – 68. كذلك ينظر: منعم صاحي العمار وشيماء تركان صالح، الأمن الوطني العراقي، مصدر سبق ذكره، ص 29 – 30.

[74] عبد العظيم جبر حافظ، أشكالات سياسية ودستورية، مصدر سبق ذكره، ص 119 – 120.

[75] حميد فاضل حسن، المواطنة وإشكالية المباعدة بين الاطر النظرية والممارسات العملية، مصدر سبق ذكره، ص 142.

[76] عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص 181.

[77] عبد الرسول عبد جاسم: نحو تقويم الاقتصاد العراقي، مجلة المستقبل، العدد(3)،(بغداد: مركز المستقبل للدراسات والبحوث، 2006)، ص 95–96.

[78] عبد العظيم جبر حافظ، التحولات الديمقراطية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 277.

[79] منعم صاحي العمار وشيماء تركان صالح، الأمن الوطني العراقي، مصدر سبق ذكره، ص 54.

[80] المصدر نفسه، ص 54 – 55.

[81] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 359.